

أثر الخلفية الاجتماعية للطلبة على زيادة الإقبال لإكمال التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني

The effect of students' social background on increasing the demand to complete higher education in the Palestinian society

الباحثة الأستاذة: هناء يحيى عبد الرزاق الشويكي

جامعة القدس المفتوحة، فرع القدس، فلسطين:

Email: heno_alshweki@hotmail.com

"الملخص"

تناول هذا البحث موضوع أثر الخلفية الاجتماعية للطلبة على إكمال التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني، وقد ظهر من خلال دراسة مشكلة وتساؤلات هذا البحث أن السبب الأول والأعلى في قيمته كدافع للالتحاق ببرامج الدراسات العليا لدى الطلبة الفلسطينيين هو العامل المهني، بالإضافة الى ذلك فقد تبين من خلال الإجابة على تساؤلات هذا البحث أن عدد التخصصات في برامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في توسع مستمر وبشكل لا يتناسب مع الاحتياجات العملية اللازمة في داخل هذا المجتمع ويتضح من ذلك عدم وجود توازن بين برامج الدراسات العليا وبين عدد الطلبة الملتحقين بها، كما ظهر أن عدد طلبة الدراسات العليا في مختلف الجامعات الفلسطينية كبير، وغير مطلوب مقارنة بالحاجة العملية له، وظهر أيضاً وجود العديد من العوامل الدافعة والمؤثرة أكثر من غيرها على التحاق الطلبة بهذه البرامج كالرغبة بالحصول على مركز عملي واجتماعي أكثر من الدافع التعليمي، كما ظهر عدد من التغييرات التي تطرأ على الطلبة الملتحقين ببرامج الدراسات العليا بعد حصولهم عليها بشكل سلبي، وهي زيادة عدد الخريجين، وازدياد نسبة البطالة، وتحديد البطالة الأكاديمية مقابل عدم توفر الكوادر المهنية الأخرى المطلوبة لدى المؤسسات العاملة داخل هذا المجتمع وظهر وجود بعض من التحديات التي تواجه برامج الدراسات العليا والاحتياجات اللازمة لهذه البرامج المختلفة وتحديد التخصصات التطبيقية؛ نظراً لقلّة عددها لأسباب مادية مقابل الكم الهائل من التخصصات الإنسانية.

لقد تم إجراء هذا البحث على عينة موسعة من طلبة الدراسات العليا الملتحقين في هذه البرامج في داخل الجامعات الفلسطينية تحديداً في جامعات مناطق الشمال من المجتمع الفلسطيني ممثلة لطلبة الدراسات العليا وهي جامعة النجاح الوطنية، وجامعة بيرزيت ممثلة لطلبة الدراسات العليا في مناطق الوسط من المجتمع الفلسطيني، وجامعة القدس أبو ديس ممثلة لطلبة الدراسات العليا في المناطق الجنوبية من هذا المجتمع، وقد تكونت عينة هذا البحث من ٩٠٠ مفردة من فئة طلبة الدراسات العليا الملتحقين بهذه الجامعات خلال هذا العام الجامعي ٢٠١٨ / ٢٠١٩، بحيث تم توزيع نسب متساوية لهذه العينة وهي ٣٠٠ مفردة على كل جامعة من الجامعات المذكورة،

وقد ظهر أن غالبية الملتحقين بهذه البرامج هم من الذكور والعاطلين عن العمل وغير المتزوجين وذوي العمر المتوسط وذوي المعدلات الجيدة فقط، بالإضافة إلى كون غالبيتهم من أبناء المناطق الريفية أكثر من غيرهم وذوي التخصصات الإنسانية بشكل كبير مقارنة بالتخصصات التطبيقية القليلة جداً، وهم من أفراد الطبقات المتدنية الدخل والمتوسطة بشكل واضح، ربما يرجع ذلك إلى الرغبة الشديدة لدى الطلبة في التحسين من حالة المجتمع الفلسطيني الموجودة حالياً لدى الفئات المذكورة وأسرهما.

كما ظهر أيضاً أن عوامل الخلفية الاجتماعية جميعها لها تأثير واضح على التحاق هذه الفئة من الطلبة ببرامج الدراسات العليا المختلفة وخاصة من التخصصات الإنسانية مقارنةً بغيرها، فظهر أن هناك علاقة قوية بين الجنس، والعمر، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن وطبيعة العمل، والتخصص التعليمي، والمعدل التراكمي للطلبة، ومقدار الدخل الشهري لأسرهم على التحاقهم بهذا النوع من الدراسات.

كما ظهر أن دوافع التحاق الطلبة بالدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية قد جاءت للعوامل المهنية المتعلقة بتحسين ظروف العمل كحد أعلى، تلتها العوامل الاقتصادية المتمثلة بزيادة مستويات الدخل، ثم جاءت العوامل الاجتماعية لاحقاً لها، والمتمثلة بالمركز الاجتماعي للشخص، وتراجعت العوامل التعليمية المتعلقة برفع المستوى التعليمي لأدنى درجة من تلك العوامل المدروسة كدوافع لالتحاقهم بالدراسات العليا، وقد أوصى الباحث في النهاية بعدد من التوصيات المهمة على المستوى الخاص والعام، كان من أهمها ضرورة التوازن بين التخصصات التعليمية الإنسانية والتطبيقية للطلبة والجامعات أيضاً، والانتباه إلى الاهتمام بالجانب التعليمي أكثر من الجوانب الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، والمهنية، بالإضافة إلى ضرورة العمل على دراسة وضع المجتمع الفلسطيني من جديد قبل افتتاح أي برنامج تعليمي من هذه البرامج في أي جامعة كانت قديمة أم حديثة النشأة، وعمامة أو خاصة، والعمل على افتتاح تخصصات تعليمية نوعية.

الكلمات المفتاحية: أثر، الخلفية الاجتماعية، الطلبة، التعليم العالي، المجتمع الفلسطيني.

The effect of students' social background on increasing the demand to complete higher education in the Palestinian society

Abstract

This paper deals with the impact of the social background on the completion of higher education in the Palestinian society. The study revealed that the first and the highest reason for its value as a motivation to enroll in graduate programs among Palestinian students is the professional factor. The answer to the questions of this research is that the number of specializations in postgraduate programs in Palestinian universities is constantly expanding in a way that is not commensurate with the practical needs required within this society.

It is clear from this that there is no balance between graduate programs and the number of students enrolled. The number of postgraduate students in different Palestinian universities has also been high. It is not required compared to the practical need. There are also a number of factors that are more motivating than others to enroll in these programs, such as the desire to have a more practical and social status than the educational motivation. A number of changes have occurred in the number of students enrolled in postgraduate programs after receiving them negatively, namely the increase in the number of graduates, the increase in the unemployment rate, specifically the academic unemployment in exchange for the lack of other professional cadres required by institutions operating within this community and back. The existence of some of the challenges facing the graduate programs and the needs of these different programs, specifically applied disciplines, due to the lack of number for material reasons against the huge number of human specialties.

This research was conducted on an expanded sample of graduate students enrolled in these programs within the Palestinian universities, especially in the universities of the northern regions of the Palestinian society, represented by postgraduate students, An-Najah National University, Birzeit University, And the University of Jerusalem, Abu Dis represented for postgraduate students in the southern areas of this society. The sample of this study consisted of 900 individuals from the category of postgraduate students enrolled in these universities during this academic year 2018/2019, 300 individuals per university. The majority of those enrolled in these programs were male, unemployed, unmarried, middle-aged, and well-off. In addition, most of them were from rural areas more than others, Applied to low-income and middle-class students, may be due to the students' desire to improve the status of the Palestinian society that currently exists in these groups and their families.

It also emerged that all social background factors have a clear impact on the enrollment of this group of students in various postgraduate programs, especially from human specialties compared to others. It emerged that there is a strong relationship between gender, age, social status, place of residence, nature of work, educational specialization, Cumulative number of students, and the amount of monthly income of their families to enroll in this type of studies.

It also emerged that the motivation of students to graduate studies in Palestinian universities came to the professional factors related to the improvement of working conditions as a maximum, followed by the economic factors represented by the increase in income levels, followed by social factors, the social status of the person, and the educational factors related to raising the educational level declined. The researcher recommended in the end a number of important recommendations at the private and public level, the most important of which was the need to balance the disciplines of human and applied education for As well as the need to study the situation of the Palestinian society again before the opening of any educational program of these programs in any university was old or newly established, and public or private , And to work on the opening of special educational specialties.

Key words: impact, social background, students, higher education, Palestinian society.

١- المقدمة:

لقد عمل هذا البحث في مراحلها المختلفة على تسليط الضوء على فئة طلبة الدراسات العليا في المجتمع الفلسطيني، والمتمثلة بالطلبة الملتحقين بمرحلة الماجستير فقط في داخل الجامعات الفلسطينية، من حيث عددهم، ونوعه، ونوعية البرامج الملتحقين فيها بمختلف هذه الجامعات، كون هذه البرامج أصبحت منتشرة بشكل كبير في هذه الجامعات وفي مختلف التخصصات الإنسانية والتطبيقية وإن كان نوعها الإنساني يزداد رأسيًا بمعنى عددياً عن نوعها التطبيقي من حيث نسبة وجودها ونسبة الطلبة الملتحقين فيها، بالإضافة إلى نسبة العاملين فيها من إداريين وأكاديميين، وذلك قد يرجع لأسباب ربما تتعلق بطبيعة الوجود، والإمكانيات لهذه الجامعات نفسها من حيث التكلفة العالية في افتتاح البرامج ذات التخصصات التطبيقية المكلفة لها من جانب القدرة على توفير الأجهزة والقاعات الخاصة بها، بالإضافة إلى عدم توفر كوادر أكاديمية، ومهنية في هذه المجالات التطبيقية بشتى هذه الأنواع من التخصصات، كالتخصصات الطبية والهندسية في داخل المجتمع الفلسطيني مقارنةً بالتخصصات الإنسانية، أو ربما قد يرجع عدم وجود التخصصات ضمن مستوى الدراسات العليا في المجالات التطبيقية بشكل واسع مقارنةً بالتخصصات الإنسانية إلى رغبة الكثير من الطلبة الملتحقين في برامج الدراسات العليا المختلفة في إكمال دراساتهم في النوع الإنساني بشكل أكبر من غيره، كونه يأخذ وقتاً أقصر من حيث طريقة الدراسة الأكاديمية والبحثية أيضاً، لذلك فيقل إقبالهم على الالتحاق ببرامج الدراسات العليا في التخصصات التطبيقية مثلما ظهر في هذا البحث، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا البحث قد وصّف الأسباب التي تؤثر على التحاق الطلبة بهذه البرامج خاصةً وأن هذه النسبة من الطلبة الملتحقين ببرامج الدراسات العليا في هذا المجتمع وتحديداً في برامج الماجستير قد زادت بشكل كبير حالياً مقارنة بالفترة السابقة، ومقارنة ببعض الدول الأخرى وبخاصة برامج التخصصات ذات المستوى الإنساني في نوعه وكمه، ولذلك فإن هذا البحث يحدد طبيعة الوجود للأسباب الرئيسية والثانوية التي أدت إلى ارتفاع نسبة الملتحقين بهذه البرامج وبنوعيتها الإنسانية مقارنةً بغيرها،

ومعرفة الأسباب التي أدت الى التوسع بافتتاح مثل هذه البرامج أيضاً في مختلف الجامعات الفلسطينية تحديداً جامعة بيرزيت، وجامعة النجاح الوطنية، وجامعة القدس، بالإضافة إلى التوسع بها وزيادة عدد طلبتها سنوياً بشكل طردي، مع العلم أن تكلفة الدراسة في هذه البرامج تعتبر عالية جداً من الناحية المادية، وربما يعمل ذلك على زيادة المصروفات الإضافية على كاهل المواطن الفلسطيني، ومع ذلك فإن عدد هذه التخصصات، وعدد الطلبة الملتحقين بها يزداد سنوياً بشكل ملحوظ مع ارتفاع كلفة الساعات المعتمدة فيها كل عام بشكل متزايد، وذلك على اعتبار أن خلق أي وضعية جديدة للإنسان أينما كان لا بد أن يتبعها مسؤوليات أخرى إضافية، وإذا لم يكن الشخص مؤهلاً لها منذ البداية وهدفه مغاير بمعنى هدفه بالشكل الصحيح السائر نحو التقدم، ولديه القدرة على ذلك فقد تنعكس مستقبلاً بشكل تراكمي قابلاً للهلاك والضياع على الطلبة وعلى المؤسسات التعليمية نفسها أيضاً لأن زيادة الإقبال على التعليم والالتحاق بهذه البرامج الخاصة بالدراسات العليا يُحتم التوسع في هذه المؤسسات بمختلف الأشكال. (James j.f, 2007, P,3)

٢- مشكلة وتساؤلات البحث:

تتمثل المشكلة الرئيسية في هذا البحث بنوعين من الجوانب وهما الجوانب العامة متمثلة بمعرفة طبيعة الوجود للتخصصات المختلفة في برامج الدراسات العليا في داخل المجتمع الفلسطيني، وأعداد الطلبة الملتحقين بها، ومعرفة نسبة هذه الفئة مقارنة بمختلف الدول والمجتمعات الأخرى، وبخاصةً الدول والمجتمعات المتقدمة. أما الجانب الثاني فيتمثل بالجوانب الخاصة بهذا البحث وهي التي تبحث بمعرفة الأسباب المؤثرة ليس فقط لمعرفة وتحديد أسماء برامج الدراسات العليا الموجودة حالياً وإنما التعرف إلى أسباب التوسع في افتتاح برامج الدراسات العليا الموجودة في الجامعات الفلسطينية، وأسباب ارتفاع نسبة الطلبة الملتحقين بها وبخاصةً في التخصصات الإنسانية بشكل أكبر من التخصصات التطبيقية كما تم ذكره سابقاً.

أما فيما يتعلق بالجوانب الأخرى المحددة بشكل أكبر في هذا البحث، فتتمثل من خلال تحديد الإيجابيات والسلبيات لوجود هذا الكم الهائل من هذه التخصصات، ومعرفة طبيعة التخصصات التي يحصل عليها الطلبة من تلك المؤهلات العليا سنوياً من هذه البرامج، ومدى تأثيرها على حياتهم الأكاديمية والعملية لاحقاً في هذا المجتمع، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الاتجاه الأساسي من عمليات التعليم والتوسع فيه تتمثل بالإقدام الشخصي للملتحق بهذا النوع من التعليم وذلك من أجل العمل على زيادة الاكتساب للمهارات المتقدمة والمستجدة بعد أن يتمكن من الحصول على اكتساب الكثير من المعلومات الحديثة بوسائل تعليمية متنوعة. (Sadek,2009,p19-20)

أما فيما يتعلق بأسئلة البحث فتتمثل بالأسئلة الرئيسية التي تطرح نفسها هنا. وهي: لماذا هذا الكم الهائل من هذه التخصصات العليا في الجامعات الفلسطينية؟ وهل ينعكس ذلك إيجابياً على هذه البرامج بشكل أفقي (تعليمي) إلى جانب التوسع الرأسي فيها من حيث عددها وعدد طلبتها؟ وما هو سبب ارتفاع أعداد الطلبة فيها بشكل طردي سنوياً؟ هل هو سبب مادي للجامعة وللطلبة، يتمثل بتحقيق أكبر قدر من المكاسب المادية للجامعة؟ أم سبب مادي للطلبة أنفسهم يتمثل في حصول الطلبة على مركز أكاديمي أو عملي أكبر وأجر أكثر؟ أم أن زيادة نسبة البطالة بين صفوف خريجي الجامعات جعلت منهم نسبة عالية في التوجه والإقبال على الالتحاق بمستوى الدراسات العليا كسبب من أسباب زيادة الطلبة في هذه البرامج؟

إن ذلك الإقبال الكبير من قبل الطلبة على التحاقهم بالدراسات العليا قد يرجع، لرغبة منهم في الحصول على مركز وظيفي جديد، خاصة وأن التقارب للجامعات الفلسطينية والتوسع في برامج الدراسات العليا فيها أصبح متاحاً للجميع وبشروط أقل مما كانت عليه سابقاً من حيث تكاليف السفر والدراسة في الخارج، حيث ظهر أن هنالك ارتباط واضح بين معدلات النمو الخاصة بالسكان وغيرها من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وبين بعض من المتغيرات الأخرى، وهذا ما يُظهر طبيعة الاختلافات بين المجتمعات من متقدمة وغيرها. (Haines, 2006, p,115-119)

لقد ظهر أنه لا بد من وجود سبب للتطور الأكاديمي في الجامعات وللطلبة في داخل أي مجتمع، فهل السبب في الإقبال الكبير على الالتحاق ببرامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية هو من أجل التطور التعليمي الحقيقي؟ أم أنه يوجد هنالك سبب آخر قد يرجع إلى التوسع في هذه البرامج وزياد التحاق الطلبة فيها جاء من أجل الحصول على مكانة تعليمية للجامعة وللطلبة أنفسهم، أم لأي سبب آخر عام أو خاص...؟ ربما يتم الكشف عنه أثناء إعداد هذا البحث. ويتفرع عن هذه الأسئلة الرئيسة مجموعة من الأسئلة الفرعية البسيطة التي توضحها وتفصلها بشكل أكبر وهي:

- ١ - كم يبلغ عدد التخصصات في برامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية، وهل عددها يتناسب مع الاحتياجات العملية اللازمة في داخل هذا المجتمع، وهل حدث توازن بينهما رأسياً وأفقياً في الوقت الحاضر؟
- ٢ - كم يبلغ عدد طلبة الدراسات العليا في مختلف الجامعات الفلسطينية، وهل هو مطلوب بهذا الكم؟
- ٣ - ما هي العوامل الدافعة المتعلقة بالتحاق الطلبة بهذه البرامج؟
- ٤ - ما هي العوامل المؤثرة أكثر من غيرها في التحاق الطلبة بهذه البرامج؟
- ٥ - ما هي التغييرات التي تطرأ على الطلبة الملتحقين ببرامج الدراسات العليا بعد حصولهم عليها، سلبياً أو إيجابياً؟
- ٦ - ما هي التحديات التي تواجه بعض برامج الدراسات العليا وفئات من الطلبة الملتحقين بها مادياً أو معنوياً؟
- ٧ - ما هي الاحتياجات الحقيقية اللازمة لهذه البرامج المختلفة من طبيعية، وإنسانية، وطلبتها من حيث مستواهم وتطورهم؟
- ٨ - ما هو سبب التوسع في هذه البرامج بنوعها الإنساني أكثر من التطبيقي بشكل كبير؟
- ٩ - ما مدى تأثير العوامل الاجتماعية الخاصة بتحسين الوضع الاجتماعي للطلبة، والعوامل الاقتصادية الخاصة برفع المستوى المعيشي للطلبة، والعوامل المهنية الخاصة بتحسين المركز الذي يعمل به الفرد وهو طالب الدراسات العليا، والعوامل التعليمية الخاصة بتحسين المستوى التعليمي للطلبة على زيادة إقبالهم لإكمال دراساتهم العليا؟

٣- أهداف البحث:

تتمثل الأهداف الخاصة بهذا البحث بكل مما يلي:

- ١ - الإجابة على التساؤلات الرئيسة والفرعية لهذا البحث والمتمثلة بتحديد التخصصات المتنوعة في برامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية ونسبة الطلبة الملتحقين بها، ومدى تناسبها مع الاحتياجات العملية اللازمة، وطبيعة عدم التوازن بين هذه التخصصات من حيث الكم والنوع.
- ٢ - دراسة رؤية الطلبة من الملتحقين بالدراسات العليا داخل الجامعات الفلسطينية ومعرفة العوامل الدافعة والمؤثرة عليهم أكثر من غيرها لالتحاقهم بهذه التخصصات من الدراسات العليا.

٣ - تحديد المشكلات والصعوبات المواجهة لبرامج الدراسات العليا المختلفة والتغيرات التي تطرأ على الطلبة المتحقيين ببرامج الدراسات العليا أثناء وبعد تخرجهم منها من حيث مستوياتهم التعليمية وتطورهم في مجال تخصصاتهم ومدى تأثير ذلك على هذه الفئة من الطلبة وعلى المجتمع بشكل عام.

٤ - معرفة الاحتياجات اللازمة للتحسين من برامج الدراسات العليا في داخل الجامعات الفلسطينية ومحاولة الكشف عن سبب التوسع بها وإظهار أسباب عدم التوازن بين هذه التخصصات من تخصصات إنسانية واسعة مقابل تخصصات تطبيقية قليلة.

٥ - فحص الفرضيات التي تم وضعها من خلال هذا البحث والمتمثلة بفحص عوامل الجنس، والعمر والحالة الاجتماعية، ومكان السكن، وطبيعة العمل الحالي إن وجد. والتخصص السابق للدراسات العليا لدى الطلبة المتحقيين بها، ومقدار التحصيل التعليمي السابق أيضاً، ومستويات الدخل الشهري للأسرة والمتمثلة بالوضع الاقتصادي في المجتمع ككل في مدى تأثيرها على زيادة التحاق هذه الفئة من الطلبة بالدراسات العليا.

٤ - أهمية البحث:

تتضح أهمية هذا البحث من خلال العديد من الأمور المختلفة والتي دفعت الباحث إلى القيام بها وهي التعرف إلى طلبة الدراسات العليا بمختلف الجامعات خاصة في داخل المجتمع الفلسطيني، ومعرفة الحالات والدوافع التي أدت إلى زيادة هذه البرامج المتنوعة وزيادة عدد الطلبة في الإقبال على الالتحاق بها، ومعرفة التأثير لبعض الأسباب خاصة المتعلقة بالخلفية الاجتماعية في هذا المجتمع على الطلبة كعوامل مؤثرة دون غيرها لالتحاق هذه الفئة من المجتمع بالدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية، ومدى تأثير تلك العوامل عليهم. بالإضافة إلى ذلك فإن أهمية هذا البحث تظهر من خلال، معرفة سبب وجود التخصصات الإنسانية في مختلف الجامعات الفلسطينية، وخاصة برامج الماجستير بشكل أكبر من التخصصات الطبيعية. وقد قام الباحث باختيار هذا الموضوع من أجل التوعية المجتمعية، بوضع الجامعات الفلسطينية خاصة من ذوي هذه التخصصات الإنسانية المتنوعة في الدراسات العليا، وتحديد المتطلبات الحقيقية وفقاً لاحتياجاتها واحتياجات المجتمع الفلسطيني والطلبة فيه الخاصة لفهمها الواضح من قبل الجميع. والعمل على كيفية مواجهة التأثير لبعض عوامل الخلفية الاجتماعية الناتجة عنها، والتي ربما يكون تأثيرها سلبياً أحياناً مثلما تدفع بعض الطلبة للالتحاق ببرامج الدراسات العليا ليحظوا بمكانة مرموقة فقط كتلبية لثقافة هذا المجتمع الداريجة أو لبعض الفئات فيه. فالأهمية أيضاً لهذا البحث تعمل من أجل التخفيف من تأثير تلك العوامل والعمل على توجيهها بالاتجاه وبالشكل الصحيح أيضاً. كما تأتي أهمية هذا البحث نتيجة لقلة الأبحاث والدراسات الموجودة عن هذا الموضوع وخاصة في المجتمع العربي الفلسطيني؛ لتكون هذه الدراسة مفتاحاً لعمل العديد من الدراسات الأخرى عن هذا الموضوع المتعلق بأسباب الالتحاق ببرامج الدراسات العليا بشكل فعال ومؤثر إيجابياً على الطلبة والجامعات والمجتمع ككل أيضاً.

٥ فرضيات البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى فحص الفرضيات التالية:

١ - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في إكمال التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني لدى طلبة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية، تعزى لمتغير الجنس.

- ٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) في إكمال التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني لدى طلبة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية، تعزى لمتغير العمر.
- ٣ - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) في إكمال التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني لدى طلبة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية، تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.
- ٤- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) في إكمال التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني لدى طلبة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية، تعزى لمتغير مكان السكن .
- ٥ - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) في إكمال التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني لدى طلبة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية، تعزى لمتغير العمل الحالي (طبيعة العمل).
- ٦- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) في إكمال التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني لدى طلبة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية، تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي.
- ٧ - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) في إكمال التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني لدى طلبة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية، تعزى لمتغير التفوق الدراسي (المعدل التراكمي).
- ٨ - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) في إكمال التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني لدى طلبة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية، تعزى لمتغير مستوى الدخل الأسري.

٦- مجالات وحدود البحث:

تتمثل مجالات وحدود هذا البحث بكل من:

- ١ - المحدد الزماني: وهو فترة العام ٢٠١٩ م
- ٢ - المحدد المكاني: وهو الجامعات الكبيرة في داخل المحافظات الفلسطينية تحديداً داخل الضفة الغربية فقط المتمثلة بكل من (جامعة النجاح الوطنية في مدينة نابلس، وجامعة بير زيت الواقعة بالقرب من مدينة رام الله، وجامعة القدس الواقعة في مشارف مدينة القدس الفلسطينية).
- ٣ - المحدد البشري: فئات طلبة الدراسات العليا في برامج الماجستير المختلفة في جامعات المجتمع الفلسطيني المذكورة خلال ذلك العام.
- ٤ - المحدد الموضوعي: الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية كماً ونوعاً وكفاءة.

٧- الإطار النظري للبحث:

لقد قام الباحث في البداية وبعد مراجعة العديد من النظريات المتعلقة بمثل هذه المواضيع البحثية ومراجعة عدد من الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع لبناء أساس نظري يستند عليه هذا البحث، وقد تم التناول لذلك من خلال التوضيح بأن الالتحاق بالتعليم لا بد أن يكون له أهدافاً تعليمية محددة بغض النظر عن نوعية وكمية هذه الأهداف، لأنه من المنطقي أن التوجه لأي ناحية معينة تعتبر أساساً لوجودها ولتحقيق أهدافها، فمثلاً التوجه إلى العمل يهدف إلى ناحية اقتصادية وهي كسب المال، والتوجه إلى العلاج يهدف إلى التمكن من التمتع بصحة جيدة وكذلك التوجه إلى التعليم لا بد أن يكون هدفه الرفع من قيمة من يرغب في الحصول عليه،

وإلا يعتبر الحصول عليه غير متطابقاً لهدفه إذا كان الدافع غير ذلك. فهل الدافع الحقيقي إلى الالتحاق بالدراسات العليا والتوسع بها بهذا الشكل في داخل المجتمع الفلسطيني وبجامعاته المختلفة القديمة والحديثة منها هو من أجل الحصول على مقدار أكبر من التعليم؟ لا بد من الذكر هنا أن الأساس النظري كدافع للتعليم ينطلق من الواقع المعاش للطالب، لذلك فكان هذا دافعاً أساسياً لمعرفة مدى تأثير متغيرات الخلفية الاجتماعية على الالتحاق بهذه البرامج التعليمية المتقدمة (صبيحات، ٢٠٠٣، ص ١٩)، ولذلك فقد كرس الباحث الاهتمام في صفحات هذا البحث وخاصةً في الجزء الميداني منه للتحقق من الإجابة على هذا السؤال كأساس رئيسي له من خلال دراسة العوامل الخاصة بالخلفية الاجتماعية المتعلقة بحياة فئات طلبة الدراسات العليا في داخل المجتمع الفلسطيني، وخاصةً في فترة التحاقهم بهذه البرامج، لأن دراسة أي وضع أثناء وجود الفرد به يظهر من خلاله النتيجة الأكثر تطابقاً مع تأثير ذلك الوضع الناتج عن تفسير النشاط الاجتماعي الموجود به. (كابان ودورتيه (٢٠١٠)، ص ص ١٢ - ١٣)

لقد تشكل الأساس النظري في هذا البحث بالاعتماد على منطلق **الفعل الاجتماعي** وذلك من خلال أن السلوك الفردي القائم على أساس التقليد هو السلوك الذي أصبح يشكل توجهاً عاماً أو سلوك جمعي لدى فئة طلبة الدراسات العليا في داخل المجتمع العربي الفلسطيني، وقد جاء هذا السلوك من خلال الوجود لكل من النسق الاجتماعي والنسق الثقافي التي تُحتم على أهمية وجود النسق التعليمي كضرورة أساسية للحياة لدى الفرد وخاصةً من الناحية العملية الموجودة بهذا التصور مسبقاً وفقاً لرؤيتها لدى فئات المجتمع العربي الفلسطيني وتقليدها حالياً من قبل الطلبة لما لذلك من دلالة ومعنى وهدف لما تم رؤيته من سلوك الآخرين سابقاً كفعل مجتمعي ظاهر. (ابراهيم، ٢٠١٠، ص ص ٩٦ - ٩٧)

كما أن تلك الأنساق الثقافية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني هي التي أصبحت تفضل وتُشكل دافعاً لدى الفرد للحصول على درجة معينة من التعليم المناسب، من أجل أن يحظى صاحبها بمركز عملي مرموق، فقد كان وما زال يُعرف داخل المجتمع العربي الفلسطيني بأنه كلما ارتفعت درجة هذا المؤهل ازداد مركز هذا الشخص من ناحية العمل، بحيث أن التعليم والحصول عليه وفقاً لهذا التصور لدى فئات المجتمع العربي الفلسطيني أصبح من متطلبات التمتع بهذا المركز المهني، لذلك فقد أخذ الملتحقين بالتعليم وخاصةً التعليم العالي بالرجوع إلى وظيفة التصور للنسق الثقافي والاجتماعي كسلوك هادف بشكل محدد من أجل الحصول على ذلك المركز العملي العالي الذي يُشار إليه، بحيث أخذ يظهر من خلال ذلك الشعور نوعاً من الممارسة العملية وهي التي تمثلت بالتوسع في هذا التعليم وخاصةً التعليم العالي كدافع مهماً للتدرج الوظيفي في داخل التنظيم الاجتماعي الموجود بشكل واقعي. (مجموعة من المؤلفين السوسولوجيين، ٢٠٠٢، ص ص ٢٢٩ - ٢٣٠)

لقد ظهر أن التعليم أصبح هو الوسيلة ما بين السلوك الهادف المتمثل بالحصول على العمل المطلوب والسلوك الثقافي المتمثل بالدافع نحو تحقيق ذلك الفعل، لذلك فقد ارتبطت هذه التوجهات نحو الزيادة في التعليم العالي لدى طلبة الدراسات العليا في داخل المجتمع العربي الفلسطيني خاصةً مع سهولة الالتحاق بهذه البرامج الموسعة من قبل الجامعات الفلسطينية القريبة بالنسبة للطلاب بغض النظر عن الهدف إن كان مادي أو غيره وتمثل ذلك بالتوجه نحو هذا النوع من التعليم باعتباره أصبح سلوك جمعي وليس فردي وبات مشجعاً أكثر من أي وقت آخر، فالمطلوب هنا هو تفسير ذلك،

أي تفسير السلوك الجمعي في التوجه نحو التعليم العالي لدى الشباب الفلسطيني والمتمثل برؤية اسباب ذلك السلوك الموجه نحو هدف محدد أو معين إن كان مهنة أو غيرها، حيث أن كل فرد في بيئته ومجتمعه لا بد إلا أن يتصرف عن وعي وهدف، ولسلوك ومعنى وقصد معروف. (حمداوي، ٢٠١٥، ص ١٣)

لقد أرتبط التعليم العالي داخل المجتمع الفلسطيني بالحصول على المهنة أكثر من غيرها كما أن السلوكيات المختلفة في هذا المنطلق النظري لهذا البحث أخذت تظهر من خلال ارتباطه أيضاً بالأبنية المختلفة في هذا المجتمع خاصة بعد تشكيل أول سلطة وطنية فلسطينية في حياة هذا المجتمع والتي تعتبر حديثة نسبياً وبدأت بالطلب على العمل فيها بشكل واسع خاصة في بداية تشكيلها أي في فترة التسعينيات من القرن الماضي (القرن العشرين) وما تبع تلك الفترة من طلبها لوظائف عامة وخاصة بمؤسساتها المختلفة، وهذا يدل على أنه تم إيجاد معنى ذاتي لدى الملحق بالدراسات العليا من المعنى السائد والمتطابق معه، ومثلما يرى ماكس فيبر فإن الأفكار والقيم الثقافية قد أسهمت وما زالت تساهم في تشكيل المجتمع وفي توجيه الأفعال الفردية لدى سكانه. (غدنز، ٢٠٠٥، ص ٧١)

طبيعة وأهداف ومخرجات التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني:

أولاً: طبيعة وجود التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني كماً ونوعاً:

لقد ظهر بأن طبيعة التعليم العالي في داخل المجتمع العربي الفلسطيني قد صُنفت بأشكال مختلفة من حيث الوجود في نسبتها، وأعدادها المتمثلة، بعدد البرامج الموجودة ونسبة الطلبة الملحقين بها، ومن حيث نوعيتها المتمثلة بنوعية هذه التخصصات، حيث تظهر الصورة الواضحة لبرامج التعليم العالي في داخل المجتمع العربي الفلسطيني من حيث وجودها وتأثيرها بالشكل التالي:

١ - لقد ظهر من خلال ما جاء من إحصائيات التعليم في داخل المجتمع الفلسطيني وتحديداً في السنوات الأخيرة أن التعليم العالي في داخل هذا المجتمع قد ازداد بشكل كبير من حيث أنواع التخصصات التي قد تم افتتاحها في هذه الجامعات ومن حيث عدد الإقبال عليها من قبل الطلبة داخل المجتمع الفلسطيني، حيث ظهر أن عدد التخصصات التي تم افتتاحها في كل جامعة من هذه الجامعات وصلت الى حوالي ٢٠ برنامجاً على الأقل في مجتمع صغير كالمجتمع الفلسطيني، من حيث عدد السكان، والأماكن الموجودين فيها، وما يقارب من متوسط حسابي يصل إلى حوالي ١٠٠٠ طالب دراسات عليا في كل جامعة، وقد يرجع مثلما يُستنتج من ذلك أن الدوافع التي تقف وراء التوسع في افتتاح مثل هذه البرامج وازدياد أعداد الطلبة الملحقين بها هي دوافع مادية أكثر من كونها دوافع تعليمية، بالإضافة الى أن التكرار لافتتاح مثل هذه البرامج المتقاربة من بعضها البعض في كل جامعة وفي نفس الجامعة أحياناً مثل البرامج ذات الصبغة الإنسانية هو ما يُثبت ويُعزز من هذا الرأي (السطري، ٢٠١١، ص ٥٦ - ٦٠). كما أن برامج الدراسات العليا في المجتمع الفلسطيني باتت كثيرة جداً فلا يوجد بيت في المجتمع الفلسطيني إلا يوجد به طالب أو أكثر يُكملون دراساتهم العليا وفي تخصصات متقاربة، وقد يكون نفس التخصص أحياناً.

٢ - إن الارتفاع الكبير والواضح بين الجامعات الفلسطينية في افتتاحها لبرامج الدراسات العليا بات لا يُخفى على أحد في هذا المجتمع، وما يُثبت ذلك هو التعديل الذي جاء مؤخراً على قانون وزارة التعليم العالي الفلسطينية والتي أخذت بالتقنيين على موافقتها في افتتاح بعض من هذه البرامج التعليمية في الجامعات الفلسطينية في السنوات الأخيرة،

ويرجع ذلك الى عدم التوازن بين المجالين الأكاديمي والمهني في داخل هذا المجتمع والذي أوجد ثغرة واسعة جداً أدت الى زيادة مستويات الخريجين في تخصصات غير مطلوبة، وزاد بذلك من مستويات البطالة بشكل كبير لا يمكن تصديقه مع العلم بعدم وجود الأيدي العاملة الماهرة في المصانع والشركات الفلسطينية مقارنة بالدرجة العالية من البطالة الأكاديمية في هذا المجتمع الصغير، لذلك فإن موضوع سوء التنظيم للتعليم في المجتمع الفلسطيني يظهر بأن له تبعات سلبية أخرى على هذا المجتمع وقد أتت متوازية معه، فعندما تأتي التخصصات التعليمية في هذا المجتمع غير متوازنة فإن ذلك سيكون له تبعات أخرى اقتصادية، واجتماعية، ومادية على صاحبها، وعلى غيره من أصحاب الأعمال الراغبين في العمل واستقدام أعداد مؤهلة من الأفراد من ذوي الكفاءة الصحيحة في النواحي المعينة والمطلوبة في هذا المجتمع، من هنا فلا بد من العمل من قبل الجامعات الفلسطينية بتطوير هذه البرامج باعتبار أن مؤسسات التعليم العالي في هذا المجتمع تتمتع بالاستقلالية الكبيرة، لذلك فهي المسؤولة عن المحافظة على جودة هذا المستوى من التعليم بناءً على سياسات كل من القبول وافتتاح البرامج الجديدة وآليات التقييم، والمراقبة، والتغذية الراجعة، وغيرها من أنظمة الجودة الأخرى الخاصة بالتحسين من التعليم كماً ونوعاً. (نمور، ٢٠١٢، ص، ٩٦)

٣ - إن من أهم العوامل اللازمة للتحسين من مستوى التعليم هو القيام بنوع فعال من عمليات التغيير لكل من التخصصات التعليمية " الإنسانية والتطبيقية " وذلك نظراً لزيادة التخصصات الإنسانية بشكل كبير عن غيرها وخاصة من التخصصات التطبيقية وعدم وجود أيّاً من المساواة بينهما كماً ونوعاً، لذلك فلا بد من العمل على المراقبة المستمرة وبدون انقطاع لهذه البرامج التعليمية بكافة أشكالها ليس فقط على مستويات الدراسات العليا وإنما على كافة المستويات التعليمية في داخل هذا المجتمع من أجل تحقيق نوعاً مهماً من الجودة اللازمة للتعليم داخله، لذلك فقد ثبت أن من أهم تصنيفات فاعلية إدارة الجودة هي إعداد خطة جديدة وحديثة لتطبيق التغيير المطلوب في أي مجتمع كان. (الصرايرة والعساف، ٢٠٠٨، ص، ٣٤)

كما أن الافتتاح الواسع للتخصصات وخاصة الإنسانية في داخل الجامعات الفلسطينية لهو خير مثال معبر عن الإقبال عليها من قبل طلبة هذا المجتمع ولكن المطلوب هنا هو إحراز نوعاً كبيراً من التنظيم لهذا الافتتاح للتخصصات التعليمية المذكورة وخاصة في مجال الدراسات العليا حتى تأتي الفائدة منها بشكل مطلوب ومفيد لنواحي المجتمع المختلفة والمتطلبة للتطور فيها نحو تنمية حديثة ومستدامة لفئاته الاجتماعية، التي تحتاج لهذا التطور وبشكل سريع، نظراً لمواكبة التطور الحاصل في العالم أجمع، على الرغم من زيادة التكاليف الباهظة عليه وعلى كاهل هذا المجتمع من الناحية المادية كغيره من مجتمعات العالم في إنفاقه على هذا المجال التعليمي الخاص بالدراسات العليا. (الكعود ودركزلي، ٢٠١٠، ص، ٢٩٣)

٤ - إن سوء التخطيط في افتتاح برامج الدراسات العليا منذ البداية قد شكل الأزمة الحقيقية الموجودة حالياً في طبيعة برامج الدراسات العليا كماً نوعاً، لذلك فإن القائمين على استراتيجيات التخطيط في وزارة التعليم العالي وبمختلف الجامعات داخل المجتمع العربي الفلسطيني أيضاً، مطالبين بضرورة العمل على التوازن بين أنواع البرامج الخاصة بالتعليم وأعداد الطلبة الملتحقين بها، لأنهم لم يقوموا بذلك العمل مسبقاً، بالإضافة إلى المطالبة منهم بالعمل على إيجاد الصيغة المناسبة للأنظمة التعليمية الموجودة في مؤسسات التعليم العالي في هذا المجتمع، ولا بد من الإشارة إلى أن القائمين على تحقيق الجودة في هذا النوع من التعليم،

وهو التعليم العالي مطالبين أيضاً بمواجهة تحديات عصر المعلوماتية المتقدم حالياً من خلال العديد من الأمور المهمة من أهمها: إدارة طوفان المعلومات الموجودة حالياً والتي تنعكس على ضرورة التوازن بين التخصصات التعليمية وإعداد رأس المال البشري المتوازي في تخصصاته والأكثر كفاءة والمُتمثل ذلك بالطلبة أنفسهم، بالإضافة إلى العمل على تحقيق الحاجات الاجتماعية المتمثلة في الحق في التعليم بشكل منظم ومتوازن في داخل المجتمع وتعزيز روح المواطنة القائمة على أساس الارشاد والتوجيه نحو برامج التعليم اللازمة للمؤسسات الموجودة والعاملة داخل هذا المجتمع ليكون ذلك لمصلحة الطلبة عند التحاقهم بها، كون ذلك كله ينعكس في المحافظة على القيم الثقافية، والأخلاقية، والتعليمية الصحيحة، ويعمل على تقدم المجتمع. (الدبوبي، ٢٠٠٣، ص ١)

لقد ظهر فيما يتعلق بهذا الموضوع أنه لم يوجد نصاً قانونياً خاصاً بالتعليم العالي من قبل وزارة التعليم العالي الفلسطينية يقوم على أساس تشكيل مجلس أعلى للجامعات الفلسطينية لرسم السياسات وضمان جودة العمل في هذه المؤسسات (الانتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، ص، ١٩)، حيث أنه لا يوجد أي قانون عالمي يمنع التعليم ولكن المطلوب هنا هو جزء من عملية التنظيم لهذا النوع والمستوى العالي من التنظيم لهذا التعليم وليس وقفه تذكيره كما قد يفكر البعض، فالموضوع يحتاج لوقفه جدياً قبل أن يتفاقم ويسبب مشكلات يصعب حلها قد تكون في المستقبل القريب داخل هذا المجتمع (تقرير حول أهداف التعليم العالي وموازنة وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، ٢٠٠٣، ص، ٤).

ثانياً: أهداف زيادة الإقبال على التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني:

لقد ظهر أن من أهم أهداف زيادة الإقبال على التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني وخاصة في السنوات الأخيرة هو وجود مجموعة من الأمور المتلاحقة والمتزامنة مع بعضها البعض والتي مرت بها الفئات الاجتماعية وخاصة من فئة خريجي الجامعات في داخل المجتمع العربي الفلسطيني وهي التي أدت إلى زيادة الالتحاق من قبل تلك الفئة ببرامج الدراسات العليا في هذا المجتمع. وقد ظهر أن من أهم هذه الأهداف هي:

١ - إن الهدف الأساسي من التعليم في أي مجتمع يتمثل بالحصول على درجة من التقدم الصحيح نظرياً وتطبيقياً، إلا أن ذلك لا بد أن يكون مبنياً على نوع من التوازن في الوجود بين التخصصات التعليمية كخطوة أولى للسير في تحقيق الهدف المهم بحيث يعتبر ذلك من أولى هذه الخطوات، بالإضافة إلى التقدم في الوجود النوعي بشكل متوازي مع التقدم الكمي والذي ظهر أن هذا النوع من التقدم غير موجود في التخصصات التعليمية في داخل المجتمع الفلسطيني بجامعاته المختلفة. ليس فقط على مستوى الدراسات العليا، وإنما على مستوى التعليم الأقل من ذلك للحصول على الدرجة الجامعية الأولى، لأن ذلك من شأنه أن يعمل على تكريس عدم المساواة في التخصصات التعليمية الموجودة داخل هذا المجتمع والحاصلين عليها أيضاً، ويعمل على سوء الاختيار والتراجع للجانب التعليمي ككل في النهاية من قبل الجامعات والطلبة أنفسهم.

٢ - كما أنه لا بد من الذكر هنا إن لعوامل الزمان والمكان دافعاً قوياً لاختلاف الأهداف أحياناً، لأي نوعاً من أنواع التعليم والمؤسسات التابعة له وبخاصة المؤسسات الوطنية العامة. ناهيك عن مدى الاستجابات لذلك من قبل الجهات المعنية وعدم تفضيل المصلحة الخاصة على العامة سواء كانت اقتصادية أو غيرها.

فلقد ظهر بأن الفترات التاريخية المتعاقبة على حياة المجتمع الفلسطيني كان لها أبرز تأثير على هذا المجال الحياتي وهو المجال التعليمي، كما ظهر بأن العوامل المختلفة والمتوارثة في هذا المجتمع من ثقافية وفكرية وغيرها تؤثر على رفع مستوى التعليم للأعلى كون التعليم يشكل جزءاً مهماً من النظام الاجتماعي المركب في أي مجتمع (السطري، ٢٠١١، ص، ١٤)، لذلك فقد ظهر أنه منذ عقود الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي (القرن العشرين) أخذ عدداً من الجامعات الفلسطينية بالافتتاح في داخل هذا المجتمع وأخذ الإقبال عليها بازدياد ملحوظ وبشكل طردي مع الزمن، إلى أن وصلت الى هذا الوقت، فهل لعوامل الزمان والمستوى الفكري والثقافي والسياسي المتمثل باختلاف الأحكام على هذا المجتمع من الحكم الأردني، فالحكم الإسرائيلي، ثم الحكم الفلسطيني من تأثير على هذا المجال. من حيث التوسع به بشكل غير متوازن ومدروس؟ كما قد يعود ذلك لأسباب عامة عديدة منها المستوى الاقتصادي المختلف الأشكال وكل حسب هدفه من الطلبة الملتحقين أنفسهم أيضاً فقد يكون ذلك نتيجة لوضع اقتصادي متدن ورغبة في تحسينه وقد يكون بسبب زيادة في الوضع الاقتصادي، والرغبة بالحصول على مركز اجتماعي. كما أن الكثافة السكانية قد شكلت دافع آخر نحو الإقبال على نوع معين من التعليم بشكل أكبر من غيره، بالإضافة إلى حجم المناطق في هذا المجتمع التي تعيقه عن التوسع في برامج أخرى، ناهيك عن الأسبقية التاريخية في افتتاح ووجود مثل هذه المؤسسات والتخصصات التعليمية فيها وغيرها من العوامل الأخرى. (المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، ٢٠٠٩، ص، ٧)

٣ - كما ظهر بأن الارتفاع الواضح في عدد سكان المجتمع العربي الفلسطيني أصبح عاملاً إضافياً مؤثراً على زيادة نسبة الالتحاق بكافة التخصصات التعليمية ومنها تخصصات ومستويات الدراسات العليا، بغض النظر عن سبب افتتاحها من قبل بعض الجامعات الفلسطينية والمعروف بأنه سبب مادي، إلا أن الزيادة السكانية لهذا المجتمع تعتبر عاملاً مهماً أيضاً، وقوي للتوجه نحو هذا المجال الحياتي الخاص بالتعليم وهذا ما أظهرته الإحصائيات الرسمية الموضحة لنسب الارتفاع الكبير لسكان المجتمع الفلسطيني. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦. كتاب فلسطين الاحصائي السنوي، ٢٠١٦، رقم "١٧". رام الله- فلسطين، ص، ٧٠).

كما قد يرجع ذلك إلى أسباب كثيرة قد تكون اجتماعية للرفع من المكانة بين الغير، وقد ترجع لأسباب اقتصادية للتحسين من العمل وظروف المعيشة وقد ترجع لأسباب أخرى غير معروفة مثل وجود أوقات فراغ لدى الملتحقين بها، أو نظراً لزيادة الإقبال على المستوى التعليمي بالفعل في داخل هذا المجتمع، إلا أن الرأي الواضح من التوسع في افتتاح هذا النوع من التخصصات الإنسانية في غالبيتها وتحديداً من قبل إدارات هذه الجامعات لا يعبر عن أي طموح تعليمي يُذكر، مقارنةً مع الطموح المادي الواضح للعيان لهذه الجامعات وللطلبة أيضاً، لا سيما وأن هنالك عوامل مهمة سادت على ذلك الانتشار في الوجود لهذا النوع من التعليم العالي، وهي الزيادة في عدد السكان في المجتمعات العربية، ومنها المجتمع العربي الفلسطيني تحديداً في العقدين الأخيرين والتضخم الواضح لفئة الشباب وإقبالهم على هذا النوع من التعليم العالي. (الدقي، ٢٠١٥، ص، ٦)

٤ - كما ظهر بأن ظروف المجتمع العربي الفلسطيني الخاصة به عملت على زيادة التحاق أبنائه بالدراسات العليا، حيث تمثلت تلك الظروف بالسنوات العديدة من الاحتلال والعدوان الإسرائيلي عليه والتي عملت وما زالت تعمل على انخفاض نسبة الدخل الشهري، والسنوي للأسر في داخل هذا المجتمع، وهذا ما يُعزز نسبة التوجه لالتحاق فئاته الشابة بالدراسات العليا رغبة بالتحسين من وضعها ووضع أسرها المعيشي المستقبلي القريب والبعيد لها،

وذلك كخطة استراتيجية مهمة بالنسبة لرؤيتها من أجل التحسين من مستوى المعيشة لديها. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦. مسح أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ٢٠١٤ والظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية. "النتائج الأساسية". رام الله-فلسطين، ص، ٤٩)

كما أنه لا بد من الذكر أن الازدياد الملحوظ في نفقات الأسرة المعيشية في المجتمع الفلسطيني تحديداً في السنوات السابقة شكل دافعاً جديداً من الدوافع التي عملت على زيادة الالتحاق ببرامج الدراسات العليا، وقد ظهر أن هذا له ارتباط واضح في الإقبال على هذا النوع من التعليم لا سيما وأنه قد ظهر أن هنالك علاقة واضحة بين الدوافع المهنية، والاقتصادية، والإقبال على زيادة التعليم من مستويات الدراسات العليا للتحسين من مستوى المعيشة في داخل المجتمعات. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦. كتاب القدس الإحصائي السنوي، ٢٠١٦، رقم "١٨". رام الله-فلسطين، ص، ١٠٣)

كما ظهر أنه يوجد بعض من الأسباب الأخرى التي أدت وما زالت مؤثرة على ازدياد نسبة التحاق هذه الفئة بالدراسات العليا وهي نسبة ازدياد عمر فئة الشباب في هذا المجتمع، بالإضافة إلى البطالة التي أخذت تعاني منها نسبة واضحة من هذه الفئة الشابة التي اتخذت من الإقبال على الالتحاق ببرامج الدراسات العليا متنفساً عملياً خاصاً بها، بالإضافة إلى رؤيتها بإمكانية التحسين من وضعها في العمل بعد حصولها على درجة علمية عليا من هذه الجامعات بسبب بطالتها المتفاقمة سنة بعد أخرى، خاصة في العقد الثاني من هذا القرن (القرن الحادي والعشرين) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦. مسح الشباب الفلسطيني ٢٠١٥، النتائج الرئيسية. رام الله-فلسطين، ص، ٧٣).

ثالثاً: مخرجات التعليم العالي وتأثيراتها على المجتمع الفلسطيني:

لقد ظهر أن مخرجات التعليم العالي في داخل المجتمع العربي الفلسطيني لم تعد ملبية للاحتياجات الموجودة داخل مؤسسات العمل في هذا المجتمع بشتى أشكالها، بحيث يظهر ذلك من خلال كل مما يلي:

١ - إن عدم التوجيه الصحيح وعدم تحديد الهدف المناسب من قبل الجامعات والطلبة أنفسهم عند افتتاح برامج الدراسات العليا وعند التحاق الطلبة فيها عمل على سوء التوزيع لمخرجات التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني، حيث تمثلت هذه الحالة في وجود الكثير من الحاصلين على درجات المستويات الأكاديمية العليا والعاطلين عن العمل، وذلك يرجع نتيجة سوء التخطيط الفردي والمجتمعي على المستويين الخاص والعام والذي ظهر من خلال الإفصاح عن وجود الكثير من برامج الماجستير في معظم الجامعات الفلسطينية بشكل غير متوازن بين التعليم التطبيقي والإنساني، ناهيك عن مدى التأثير لمختلف الدوافع الموجودة بين الناس من أجل التوجه إلى الالتحاق بهذه الأنواع من التخصصات التعليمية سواء كان لها لزوم أو لم يكن، وقد ظهر ذلك فعلياً. وأبرز مثال على ذلك، ما تم استعراضه سابقاً وهو موضوع زيادة افتتاحها، وزيادة الإقبال عليها، وعدم التوازن بين التعليم الأكاديمي والمهني، وعدم التوازن بين النوعين من التعليم الإنساني والتطبيقي أيضاً في داخل هذا المجتمع.

٢ - لقد تبين من خلال ما جاء عن هذا الموضوع وهو موضوع ارتفاع مستوى التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني أنه قد جاء غير مترافق مع متطلبات الحياة الضرورية بشكل كامل في داخل هذا المجتمع وفقاً لإمكانياته والمؤسسات الموجودة والمتخصصة والعاملة فيه،

فقد جاء ذلك الارتفاع معبراً عن نسبة وهمية ومعنى نسبة وهمية هنا ليس من حيث الوجود، فالوجود النسبي من ناحية حسابية وإحصائية هو صحيح، ولكن المقصود بنسبة وهمية هو عدم الاستفادة من هذه النسبة في مجال العمل المطلوب داخل هذا المجتمع، والذي يعتبر حديث النشأة من الناحية السياسية والاقتصادية خاصة بعد تشكيل أول نظام سياسي حاكم له والمتمثل بتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية منذ العام ١٩٩٤ م حتى ولو كانت بشكل غير كامل لمناطق هذا المجتمع من حيث الوجود والإدارة له، مع العلم باستمرارية الإقبال والطلب على التعليم العالي من قبل الطلبة في هذا المجتمع بالرغم من هذه الظروف الخاصة به، لا سيما وأنه مثلما ظهر قد تزايد الطلب على التعليم العالي والتوسع الأفقي في أعداد الجامعات والذي أدى ذلك الى وجود بعض من التأثيرات السلبية على جودة التعليم العالي، وقد يؤدي في النهاية إلى تراجع في نوعية ومخرجات بعض من هذه البرامج الأكاديمية العليا مثلما حدث في الأردن مؤخراً. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية، ٢٠١٥، ص، ٣٠)

٣ - لقد ظهر أن الفوائد من التوسع في افتتاح الكثير من برامج الدراسات العليا في المجتمع الفلسطيني هي قليلة، حيث أن حاجة أي مجتمع للتعليم هي حاجة ملحة وضرورية ولكن لا بد من العمل على وجود التنظيم السليم لهذا التعليم بناء على الحاجة المطلوبة منه كهدف أساسي لهذا التعليم والاستفادة منه، فلقد ظهر عدم التوازن بين مدخلات ومخرجات التعليم في داخل المجتمع الفلسطيني، بحيث تتمثل المدخلات له بالبرامج التعليمية النوعية الموجودة ونسبة الطلبة الملتحقين بها، أما مخرجاته فتتمثل بحاجة سوق العمل لمعظم الخريجين من هذه البرامج التعليمية الموجودة والعملية بشكل متواصل في جامعات هذا المجتمع. كما لا بد من الإشارة إلى موضوع التوسع في مجالات التخصصات التعليمية من حيث الدرجات العليا خاصة في إحدى المجالات دون غيرها وهي المجالات الإنسانية، لأن ما يُبنى على الخطأ سوف يظل خطأً وبشكل متراكم، لهذا كان لا بد من الإشارة إلى أن افتتاح أي برنامج للدراسات العليا لا بد أن يعتمد في الأساس على وجود توجه نوعي له من حيث الأعمال في المجتمع وإلا سوف لا يُجنى أي فائدة تُذكر منه سوى زيادة أعداد الخريجين، وزيادة تكاليف المصروفات، للحصول على درجات علمية واهية، وزيادة عدم التوازن بين المجال الأكاديمي، والمجال المهني والذي يصب كل ذلك في حالة من ازدياد البطالة بكافة أشكالها والتي باتت موجودة وبشكل متراكم سنوياً داخل هذا المجتمع الصغير. ولكنه أثناء المراجعة للدراسات السابقة الخاصة بدراسة الوضع الخاص للمجتمع الفلسطيني فقد ظهر بأن هنالك أسباب أخرى قد أدت الى هذه الزيادة من الافتتاح لبرامج التعليم العالي قد تعود إلى استخدام التعليم كأداة أساسية لحفظ الهوية الوطنية وأداة أخرى للمقاومة والتحرر من الاحتلال الواقع على هذا المجتمع، وزيادة الوعي لديه كبعض من دوافع المدخلات والمخرجات الأساسية اللازمة من هذا التعليم وعدم الاقتصار في تحديد مخرجات التعليم على الناحية الاقتصادية فقط. ولكن ومع كل ما ذكر، لا بد من العمل على التوازن بين أنواع التعليم الإنساني والتطبيقي، من أجل أن يعود بالفائدة الأكبر على هذا المجتمع مستقبلاً. (أبو عواد، ٢٠١٣، ص ٨٣)

٤ - إن المطالبة بأي نوع من أنواع التغيير سواء كان اجتماعي أو اقتصادي أو عملي لا بد أن يأتي ذلك بشكل مدروس تعليمياً في البداية، فمثلاً، لإعداد أي مشروع لعمل من الأعمال لا بد من إعداد دراسة للجوى عن ذلك المشروع، وكذلك فإن إعداد أي مجتمع نحو التغيير الاجتماعي أو الاقتصادي الأفضل وإيجاد التنمية المستدامة فيه، فلا بد من الإعداد للحيل الواعد واللازم له حالياً ومستقبلاً، وأول سلاح نوعي يُؤخذ بالاعتبار في هذا المجال من أجل مقاومة العقبات نحو ذلك التغيير الاجتماعي، أو الاقتصادي، أو غيرهما.

هو سلاح التعليم والذي يعتبر كغيره من المجالات الحياتية الأخرى، إن لم يكن في أساسها هو الخطوة الأولى نحو التغيير والتنمية للمجتمع، ولذلك فلا بد من الذكر هنا أن هذا النوع من المجال الحياتي المتقدم قد يستخدم كسلاح ذو حدين فيمكن أن يستخدم لهضة وتطور وتنمية المجتمع، ويمكن أن يتم استخدامه بطريقة عكسية إذا لم يوجد التخطيط السليم له كماً ونوعاً. وتأثيراً حالياً ومستقبلاً بناء على المدخلات والمخرجات المطلوبة منه، وذلك بحكم أن التعليم ذات المخرجات المطلوبة يعمل على تحقيق الأهداف المرتبطة بالتخطيط للطلبة أنفسهم أثناء دراستهم وما بعدها، والأهداف المرتبطة باستخدام مصادر المعلومات وطريقة توظيفها للمجتمع لاحقاً، والأهداف المرتبطة بالتقييم المجتمعي للتعليم بشكل كلي، بالإضافة الى الأهداف المرتبطة باتجاهات المتعلمين نحو التعليم بصفة عامة، ونحو مهنتهم بصفة خاصة، وتنمية الإحساس بالكفاءة لديهم والإنجاز الصحيح بناء على تلك الكفاءة الناتجة من مخرجات التعليم، وزيادة الثقة بالنفس لدى الحاصلين على هذا النوع التعليم العالي. (الفليت، ٢٠١٥، ص، ٣١) كما أن التحسين من جهاز التعليم في أي مجتمع هو العامل الذي يتم من خلاله اكتساب أهمية خاصة لأفراد هذا المجتمع خاصة إذا كانت هذه الفئات الاجتماعية تفتقر إلى الموارد السياسية والاقتصادية، كحالة المجتمع الفلسطيني، فهي بدورها تحدد مكانتها، وموقعها في المجتمع، ويصبح التعليم هو القناة الوحيدة للحراك الاجتماعي داخلها بشتى أشكاله العمودي، والأفقي وعلى المستويين الفردي والجماعي، ويتم ذلك بواسطة اكتساب المهارات المهنية، والمعرفة الملائمة لاحتلال مواقع أفضل في سوق العمل، وتغيير الوضع القائم المتمثل بتوزيع موارد المجتمع للوصول به إلى أفضل حالة بعد أن يتم دراسة وصفية له ولوضعه العام والخاص بشكل دقيق. (حيدر، ١٩٩٣، ص، ٣٨) كما ظهر أن الجهات المختصة بتحديث البيانات الإحصائية الخاصة بالقدرة على إعطاء المعلومات عن فئات المجتمع الفلسطيني تقوم بعملها باستمرار خاصة فيما يتعلق بتحديد المدخلات والمخرجات الخاصة بالتعليم العالي الفلسطيني. لذلك فيشكل هذا دافعاً مهماً لدى صناع القرار من أجل التحسين من افتتاح التخصصات التعليمية المناسبة للدراسات العليا، وبشكل يُظهر المتطلبات اللازمة لذلك من خلال الاطلاع المستمر على مخرجات الجهات المعنية وذلك باستعراض بيانات السكان للمجتمع العربي الفلسطيني بشكل مستمر وحديث. من حيث صفاتهم التعليمية، والعملية، والعمرية وغيرها من متطلبات العمل اللازمة لأنواع التعليم المحددة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦. التقرير السنوي، ٢٠١٦. رام الله- فلسطين، ص، ٥٤).

٨- الدراسات السابقة:

لقد تم تناول في هذا البند من هذا البحث لموضوع الدراسات السابقة خاصة فيما يتعلق بطبيعة تناول هذه الدراسات لهذا الموضوع فقد ظهر أنه لم يتم دراسة هذا الموضوع وخاصة في داخل المجتمع الفلسطيني بشكل واسع وتراكمي وخاصة من الناحية الميدانية باستثناء بعض من الرسائل الجامعية، وبعض الدراسات القليلة، ناهيك عن الإحصاءات التي تم جمعها عن هذا الموضوع من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشكل عددي ونسبي فقط، دون دراسة العوامل المؤثرة عليه سلبياً أو ايجابياً، وذلك تم من خلال دراسة بعض من المواضيع المهمة المتعلقة بالتعليم العالي في الجامعات العاملة في داخل المجتمع الفلسطيني، حيث ان دراسة هذا الموضوع بشكل وصفي مثلما يحدث دائماً لا يمكن أن يجعله إيجابياً من حيث التطبيق إلا إذا حدث محاولة جادة للتغلب على الآثار السلبية في ميدان التعليم بشتى

أشكاله، ولذلك فينبغي أن يتعدى ذلك إلى البحث في مجمل السياسات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها في داخل المجتمع الفلسطيني من أجل العمل على التحسين من وضعه بشكل كلي. (الصوراني، ٢٠٠٦، ص، ٢٤)

لقد أثبتت معظم الدراسات السابقة فيما يتعلق بموضوع التعليم وخاصة التعليم العالي داخل المجتمع الفلسطيني أن الدوافع الأولى له كانت مادية بالدرجة الأولى سواء كان ذلك بانعكاسه على الطالب نفسه أو على المؤسسة التعليمية، فلقد ظهر في دراسة شوقي صبيحات والتي تم العمل من خلالها على فحص دوافع التحاق الطلبة ببرامج الدراسات العليا بناءً على بعض من المتغيرات التي تم تناولها بشكل كمي على عينة من طلبة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية، وقد أظهرت هذه الدراسة أن الدوافع للالتحاق بالدراسات العليا هي الدوافع المهنية أولاً، يليها بقية الدوافع الأخرى من دوافع علمية، ونفسية، واقتصادية، واجتماعية وغيرها. كما تبين عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين معظم المتغيرات المدروسة عن الطلبة وبين التحاقهم بالدراسات العليا باستثناء الدخل الشهري للأسرة والحالة الاجتماعية وقرب الجامعة من الطلبة، وهذا يدل على أنه يوجد دوافع كثيرة وغير مختلفة بتأثيراتها على التحاق الطلبة بالدراسات العليا داخل المجتمع الفلسطيني.

أما في دراسة غازي الصوراني والتي تناولت موضوع التعليم في فلسطين بشكل كمي وتحليلي فقط فقد أظهرت التراجع الواضح في حالة المجتمع الفلسطيني وخاصة من الناحية النوعية للتعليم فيه، وقد أوضح الباحث في تلك الدراسة بناءً على إحصائيات رسمية من وزارة التعليم العالي الفلسطينية التراجع الكبير في نوعية البرامج التعليمية المطروحة والتي جاء افتتاحها بناءً على الربح المادي لهذه المؤسسات كدافع أولي قبل أن يكون دافعاً تعليمياً، بالإضافة إلى ذلك فإن تلك الدراسة أوضحت أيضاً اقتصار التعليم على بعض الفئات الاجتماعية القادرة عليه نتيجة لغلاء الرسوم الجامعية. كما أظهرت أمر آخر مهم وهو أن اتساع ظاهرة الفقر والبطالة تنعكس بوضوح على تراجع العملية التعليمية الفلسطينية ككل، وهذا ما يدل على قلة الاهتمام بالناحية التعليمية من حيث الكيفية اللازمة للتحديث المستمر والمستقل من أجل التنمية بهذا المجال.

وفي دراسة لمؤسسة أمان الفلسطينية والمتعلقة بموضوع التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني فقد أظهرت أنه يوجد قصور متبادل في التشريعات الدالة على قيم الشفافية في عملية التعليم في المجتمع الفلسطيني ما بين مؤسسات التعليم العالي وما بين وزارة التعليم العالي الفلسطينية الأمر الذي يدل على قلة الاهتمام وعدم التنظيم اللازم بهذا الموضوع خاصة من الناحية النوعية، بالإضافة إلى ذلك فقد تبين أن حالة المجتمع الفلسطيني المتمثلة بالانقسام السياسي قد أثرت بشكل متزايد على منظومة التعليم في هذا المجتمع من حيث الأداء والرقابة والمساءلة.

أما في دراسة مصطفى السطري والتي تناول فيها موضوع دور التعليم العالي في التنمية داخل هذا المجتمع فقد أظهرت تلك الدراسة أن زيادة التعليم في المجتمع الفلسطيني هو أمر ضروري، من أجل عملية التنمية، بالإضافة إلى ذلك فقد أظهرت هذه الدراسة ضرورة العمل على دعم مؤسسات التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني نتيجة لغياب الدعم والتشجيع لأعمال التعليم بشكل عام خاصة للبحث العلمي واعتماد هذه المؤسسات على الرسوم الدراسية من الطلبة كون دعم الحكومة الفلسطينية لهذه المؤسسات لم يعد كافياً، كما أظهرت أيضاً وجود اختلافات واضحة بين نسب الطلبة والمجالات الدراسية المتنوعة فيها.

أما دراسة الباحثة نداء أبو عواد والتي هدفت الى معرفة الليبرالية وآثارها على التعليم في المجتمع الفلسطيني غير المتحرر بحيث أخذت الباحثة لدراسة تحليلية للواقع الفلسطيني المستعمر ودراسة القوى الموجودة فيه والتي تتبنى سياسة الخصخصة في التعليم القائمة على الإثقال في الحصول عليه وذلك تبنياً لسياسات دول أخرى في العالم من خلال الفئة التابعة لتلك الدول في هذا المجتمع، لذلك فإن الباحثة هنا أدخلت متغير العامل السياسي وتأثيراته بشكل كبير في تحليلها لعملية التعليم في هذا المجتمع وترى في نهاية هذه الدراسة أن هذا العمل سوف يعمل على تراجع العملية التعليمية وإضعاف تنميتها وتنمية المجتمع ككل في النهاية، لذلك فلا بد من ضرورة العمل على التغيير من الأساس في هذا المجتمع خاصةً من حيث الاهتمام بنوعية وجودة عملية التعليم.

أما في دراسة الباحث جمال الفليت والتي هدفت إلى تحديد مهارات التعليم الذاتي اللازمة لطلبة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية ودرجة ممارستهم لها بحيث تم ذلك من خلال رؤية وجهات نظر طلبة الدراسات العليا الفلسطينيين كعينة لهذه الدراسة من خلال منهجها الوصفي، وتوصلت تلك الدراسة إلى أن درجة ممارسة الطلبة لمهارات التعلم الذاتي جاءت كبيرة وهذا يدل على وجود درجة كبيرة من الاستعداد لدى هذه الفئة من أجل التغيير نحو الأفضل في هذا المجتمع خاصةً من حيث قدرة هذه الفئة على المساهمة في حل المشكلات الموجودة، وغيرها من المواضيع الخاصة بالتطوير في هذا المجتمع لما لديها من خبرات تعليمية، وعملية. كما أظهرت تلك الدراسة أنه يوجد علاقة ما بين قدرة الطلبة على المشاركة كلما ازدادت درجة تقدمهم التعليمي وهذا يدل على أهمية التعليم ولكن ضرورة تنظيمه ومراقبته وتوجيهه ودعمه من أجل تطوير من يلتحقون به. وفي تقرير عن أهداف التعليم العالي وموازنته في داخل المجتمع الفلسطيني فقد تبين أنه يوجد علاقة واضحة ما بين تطوير التعليم في المجتمع الفلسطيني وبين طريقة موازنته، حيث تبين أن ضعف الموارد المالية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني بما فيها وزارة التعليم العالي الفلسطينية تعتبر من أهم تلك المعوقات التي تقف حول تطوير هذا النوع من التعليم والتحسين منه خاصة من الناحية النوعية وفقاً لمعايير التعليم الدولية من حيث المساهمة في توفير الحق في التعليم وغيرها، ويمكن أن يكون ذلك السبب وراء ارتفاع الرسوم الدراسية على الطلبة خاصة لبرامج الدراسات العليا والسبب أيضاً وراء افتتاح برامج أخرى إنسانية لأهداف مادية خاصة بهذه المؤسسات كسد جزء من ميزانية هذه المؤسسات.

٩- منهج البحث:

لقد تم إعداد هذا البحث باستخدام **المنهج الوصفي التحليلي**، وذلك لأن الخوض والتعرف إلى مثل هذا الموضوع لا بد له من التعمق فيه بشكل واضح في داخل المجتمع العربي الفلسطيني، لذلك فكان لا بد من الوقوف على معرفة مدى جود وتأثير العوامل المختلفة على طلبة الدراسات العليا دون غيرهم كأسباب لالتحاقهم بهذه البرامج ذات المستوى العالي من التعليم، بالإضافة إلى مقارنة نتائج هذا البحث مع نتائج أبحاث سابقة عن نفس هذا الموضوع المتعلق بطلبة الدراسات العليا في هذا المجتمع، ولضرورة العمل على التوعية المجتمعية لمختلف الفئات الاجتماعية عن هذه البرامج، وكيفية التعامل معها، والالتحاق ببعضها دون غيرها، نظراً للعديد من النتائج التي تم التوصل إليها من حيث عدم التوازن ما بين التعليم الأكاديمي والمهني في داخل هذا المجتمع، وعدم وجود مساواة واضحة بين التخصصات الانسانية والطبيعية مثلما يظهر سنوياً، ليس فقط لطلاب الدراسات العليا وإنما حتى لطلبة البكالوريوس بمختلف جامعات هذا البلد،

حيث تعتبر منهجية هذا البحث الوصفية التحليلية المختارة لمعرفة نسبة التأثير في الوجود لبعض من هذه العوامل المختصة بالخلفية الاجتماعية كأسباب مؤثرة دون غيرها في هذا المجتمع على الموضوع المدروس هنا، كونه لم يتم تناوله بدراسة بحثية شاملة بهذه الصورة سابقاً، لذلك فهذا يُعد إحدى الأسباب الرئيسية الدافعة لعمل مثل هذا النوع من الأبحاث، وللعمل على تحقيق الغرض من هذا البحث أيضاً، فقد تم الاستعانة بهذا النوع من هذه المناهج دون غيره، وذلك لأن من سمات المنهج الوصفي التحليلي، أنه يُعطي الباحث هنا درجة أكبر في معرفة مدى التأثير الواضح من الناحية المدروسة لبعض العوامل المؤثرة دون غيرها. سواء كانت عوامل اجتماعية، أو سياسية، أو مادية، حيث يتمكن الباحث من خلال استخدامه لهذا المنهج من دراسة الموضوع الذي يقوم به ببنية الخاصة نظراً لدرجة اقترابه من المبحوثين عند أخذ المعلومات منهم، فُيعطيه بذلك فرصة أكبر لفهم الهدف المراد بدراسة أكبر من غيره من المناهج الأخرى. كما أن المنهج الوصفي التحليلي يُعين على التحديد الوجودي للوصف والتحليل للعوامل والظواهر المدروسة بشكل أكثر من المناهج الأخرى. فهذه الأسباب جميعها هي التي جعلت الباحث يقوم باختيار هذا المنهج كون هذا الموضوع لا يوجد عنه أبحاث سابقة كثيرة خاصةً في المجتمع الفلسطيني، لذلك رأى الباحث ضرورة اتباع هذا المنهج دون غيره كونه يتلاءم مع هذا الموضوع المدروس نظراً للميزات المذكورة له والتي لا توجد في منهج آخر غيره.

أما فيما يتعلق بالأداة المستخدمة في هذا البحث فتتكون من أداة الاستبانة وهي الأداة الميدانية الرئيسية التي تم استخدامها في هذا البحث بالجزء الميداني منه، وذلك لمعرفة مقدار نسبة التأثير في وجود هذه العوامل المتعلقة بالخلفية الاجتماعية للطلبة كمؤثرات في دراستها ودافعتها لالتحاق هذه الفئات ببرامج الدراسات العليا المختلفة في جامعات المجتمع الفلسطيني. ولقد تم استخدام هذه الأداة وفقاً لفئة المبحوثين المأخوذة من مختلف المتغيرات التي تم دراستها سابقاً. أو لم يتم من قبل في هذا المجتمع، وذلك لتحقيق هدف هذا البحث الموضوع له.

١٠- مجتمع البحث:

تشكل مجتمع هذه الدراسة لهذا الموضوع بطلبة الدراسات العليا من الجامعات الفلسطينية الكبيرة وخاصة كل من جامعة النجاح الوطنية الواقعة في شمال الضفة الغربية، وجامعة بيرزيت الواقعة في وسط الضفة الغربية، وجامعة القدس الواقعة في جنوب الضفة الغربية. ولقد تم اعتبار طلبة الدراسات العليا في هذه الجامعات الثلاث كمجتمع لهذا البحث كونها (أي تلك الجامعات) تشتمل على غالبية طلاب المجتمع الفلسطيني خاصة من الضفة الغربية وكونه يوجد بها أكثر عدد من تخصصات الدراسات العليا المتنوعة في المجتمع العربي الفلسطيني، وذلك لأنها موزعة بشكل مناسب في وجودها وموقعها من حيث المناطق الشمالية والمتوسطة والجنوبية، لذلك فتعتبر الأكثر احتواءً لفئة طلبة الدراسات العليا في هذا المجتمع وكون هذه الجامعات الثلاث أيضاً قريبة من المناطق السكنية المأهولة داخل المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى كونها جامعات وطنية عامة، وقديمة، وكبيرة ومشهورة بالنسبة إلى أبناء هذا المجتمع.

١١- عينة البحث:

لقد تم اختيار (٩٠٠) مفردة كعينة لهذا البحث من مختلف مجتمع البحث المذكور بشكل متساوي بحيث تشكلت عينة هذا البحث باختيار (٣٠٠) عنصر (طالب دراسات عليا من جميع التخصصات) من كل جامعة من الجامعات الثلاث المذكورة (كعينة تجمعات Clusters Sample) لتشكل بذلك عينة هذا البحث كاملة،

وذلك يرجع نتيجة، لزيادة عدد طلبة الدراسات العليا في هذه الجامعات الثلاث وبشكل متقارب نسبياً مثلما تبين لدى الباحث ووفقاً لتوزيعهم على برامج الدراسات العليا المختلفة في هذه الجامعات الثلاث، بحيث تم اختيار هذه العينة بشكل عشوائي كعينة تجمعات من طلبة الدراسات العليا من مختلف التخصصات في هذه الجامعات الثلاث وبنفس الوقت تقريباً وهو النصف الثاني من العام ٢٠١٩ م.

١٢- أداة البحث الميدانية:

لقد تم استخدام أداة " الاستبانة " كأداة أساسية ورئيسة لإتمام موضوع هذا البحث، وذلك بعد أن قام الباحث بتحكيما والتأكد من الثبات والصدق لجميع أسئلة هذه الاستبانة بكاملها، حيث تبين أن نسبة معامل الثبات كرونباخ - ألفا لقياس مدى ثبات فقرات هذه الاستبانة اللازمة للتحليل قد جاءت بقيمة (٠.٩٦) وهي قيمة مناسبة وعالية لاستكمال التعبئة لكافة الإستبانات المطلوبة، ومن ثم فقد عمل الباحث على القيام بعمليات التحليل اللازمة لها بناءً على وصف المتغيرات المطلوبة والعمل على قياس العوامل المدروسة وفحص العلاقات فيما بينها وفقاً لخطة هذا البحث وتحقيقاً لأهدافه المذكورة بشكل مفصل، وذلك بعد أن أتم توزيع هذه الإستبانات على عينة البحث التي تم اختيارها وفقاً لأسلوب العينة المذكور واسترجاعها كاملة.

١٣- طريقة التحليل الإحصائي المتبعة:

لقد جاءت الطريقة الإحصائية التحليلية المناسبة لهذا البحث، وذلك بعد أن تمت عملية التعبئة الكاملة لجميع هذه الإستبانات وبعد ذلك فقد تم ترتيبها وبشكل كامل ومن ثم فقد عمل الباحث على المباشرة بالعمل على عمليات الفرز والترتيب والترقيم لجميع هذه الإستبانات اللازمة والصالحة للتحليل وهي (٩٠٠) أستبانة، وقد تم بعد ذلك إدخال جميع قيم العوامل الموجودة للمتغيرات المدروسة والمكتوبة ضمن صفحات هذه الإستبانات الجاهزة إلى برنامج التحليل الإحصائي اللازم لذلك وهو برنامج (SPSS For windows) وقد تم استخدام التقنيات الإحصائية المناسبة لعملية تحليل هذه البيانات والتي كان من أهمها:

- ١ - التقنية الخاصة واللازمة لاستخراج التكرارات العددية والنسب المئوية المكتوبة بشكل مناسب لكل من هذه المتغيرات المدروسة في هذا البحث.
- ٢ - تم استخدام تقنية التحليل اللازمة في البداية وهي تقنية $t - test$ من أجل فحص الفرضية الأولى كونها هي المناسبة لها دون غيرها في هذا البحث، لأنها تحتوي على قيمتين فقط لمتغيراتها.
- ٣ - تم استخدام تقنية تحليل التباين الأحادي One way - ANOVA لفحص باقي متغيرات هذا البحث كونها مناسبة لها أيضاً.
- ٤ - تم استخدام بعض من التقنيات الإحصائية المناسبة واللازمة لدمج قيم المتغيرات الفرعية وفحصها بشكل كلي مع متغيرات هذا البحث المستخدمة.
- ٥ - كما تم استخدام تقنية كرونباخ - ألفا للتأكد من مدى الصدق والثبات لقيم المتغيرات المدروسة بعد تحكيما من قبل محكمين متخصصون في هذا المجال.

١٤ خصائص عينة البحث:

الجدول رقم (١)

بيانات الدراسة حسب خصائص العينة المأخوذة، نسب مئوية:

النسبة المئوية %	التكرار	الجنس:
57.4 %	517	ذكر
42.6 %	383	أنثى
100 %	900	المجموع
النسب المئوية %	التكرار	العمر:
16 %	144	أقل من ٢٥ سنة
43.6 %	392	من ٢٥ - ٣٤ سنة
30.6 %	275	من ٣٥ - ٤٤ سنة
9.9 %	89	٤٥ سنة فأكثر...
100 %	900	المجموع
النسبة المئوية %	التكرار	الحالة الاجتماعية:
43.4 %	391	أعزب
12.7 %	114	متزوج
23.3 %	210	مطلق
20.6 %	185	أرمل
100 %	900	المجموع
النسبة المئوية %	التكرار	مكان السكن:
24.1 %	217	مدينة
39 %	351	قرية
36.9 %	332	مخيم
100 %	900	المجموع
النسبة المئوية %	التكرار	طبيعة العمل:
34.7 %	312	يعمل بشكل مؤقت
12.3 %	111	يعمل بشكل دائم
29.7 %	267	يعمل بعمل غير مناسب للتخصص الدراسي
23.3 %	210	لا يعمل
100 %	900	المجموع
النسبة المئوية %	التكرار	التخصص الأكاديمي:
8.6 %	77	المجال الطبي
45.8 %	412	المجال الإنساني
16.6 %	149	المجال الهندسي والتقني
19 %	171	المجال القانوني
10.1 %	91	المجال العقائدي

المجموع	900	100 %
المعدل التراكمي الدراسي:	التكرار	النسبة المئوية %
مقبول	22	2.4 %
جيد	349	38.8 %
جيد جداً	382	42.4 %
ممتاز	147	16.3 %
المجموع	900	100 %
مقدار الدخل الشهري:	التكرار	النسبة المئوية %
قليل	355	39.4 %
متوسط	349	38.8 %
عالي	196	21.8 %
المجموع	900	100 %

تبين من بيانات الجدول رقم (١) أن أكثر من نصف أفراد العينة قد جاءوا من الذكور بنسبة وصلت إلى (٤٠.٥٧ %) مقابل نسبة (٤٢.٦ %) من الإناث، وهذا يعني أن أكثر من نصف المتحقيين بالدراسات العليا في داخل المجتمع الفلسطيني هم من الذكور، قد يرجع ذلك إلى طبيعة هذا المجتمع وفقاً لثقافته الذكورية التي ما زالت تسيطر على ثقافته باعتباره من المجتمعات العربية الشرقية. أما فيما يتعلق بفئات العمر للمبحوثين عينة هذا البحث فقد ظهرت أعلى نسبة لذلك للفئة العمرية ما بين (٢٥ - ٣٤ سنة) والتي جاءت نسبتها بقيمة (٤٣.٦ %) تلتها وبشكل متقارب نسبياً الفئة العمرية ما بين (٣٥ - ٤٤ سنة) والتي تراجت الى نسبة (٣٠.٦ %) في حين انخفضت باقي النسب للفئات العمرية الأخرى وبشكل كبير لتصل الى قيمة (١٦ %) فقط للفئة العمرية الأقل من ٢٥ سنة وجاءت أقل النسب في هذا التوزيع لتصل الى (٩.٩ %) للفئة العمرية الأكثر من ٤٥ سنة، وهذا يعني أن غالبية طلبة الدراسات العليا المتحقيين ببرامج الماجستير في الجامعات الفلسطينية داخل هذا المجتمع هم من الفئات العمرية المتوسطة طبقاً لما جاء في هذه العينة، قد يرجع ذلك لأسباب مادية تتمثل في القدرة على توفير تكاليف الدراسة، أو قد ترجع لأسباب التحسين من ظروف المعيشة الحالية لهذه الفئات. أما فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية لطلبة الدراسات العليا في داخل الجامعات الفلسطينية فقد تبين أن أعلى نسبة من المتحقيين بهذه البرامج قد جاءت من بين غير المتزوجين والتي وصلت الى قيمة (٤٣.٤ %) تلتها وبشكل منخفض نسبة كل من المطلقين والأرامل والتي جاءت بقيمة (٢٣.٣ %) من المطلقين وقيمة (٢٠.٦ %) من الأرامل، فيما انخفضت أقل النسب من طلبة الدراسات العليا من بين المتزوجين لتصل الى قيمة (١٢.٧ %) فقط، وهذا يعني أن غالبية طلبة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية هم من بين غير المتزوجين كنسبة أعلى منهم، قد يرجع ذلك إلى تفرغ غير المتزوج للدراسة أكثر من المتزوج أو ربما يرجع إلى قدرته للإنفاق على تكاليف الدراسات العليا أكثر من المتزوج كون المتزوج يتحمل مصاريف عائلته كاملة.

أما فيما يتعلق بمكان سكن طلبة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية فقد ظهر أن أعلى نسبة في هذا التوزيع قد جاءت للطلبة المقيمين في القرى ثم المخيمات والتي وصلت الى نسبة (٣٩ %) من طلبة القرى تلتها وبشكل متقارب نسبة طلبة الدراسات العليا من سكان المخيمات والتي وصلت الى (٣٦.٩ %) لتتخلف بذلك نسبة طلبة الدراسات العليا وبشكل واضح من بين سكان المدن والتي وصلت إلى قيمة (٢٤.١ %)،

وقد يرجع ذلك إلى طموح سكان القرى والمخيمات للتحسين من وضعهم الاجتماعي والاقتصادي أكثر من طلبة المدن الذين يعملون بالتجارة والصناعة أكثر منهم.

أما فيما يتعلق بطبيعة العمل فقد تبين أن أعلى نسبة من أفراد عينة هذه الدراسة هم من الذين يعملون بشكل مؤقت حيث وصلت نسبتهم إلى قيمة (٣٤ . ٧ %) تلتها نسبة (٢٩ . ٧ %) من الطلبة الذين يعملون بعمل غير مناسب لتخصصهم الدراسي ثم انخفضت بقية النسب لتصل إلى قيمة (٢٣ . ٣ %) للذين لا يعملون نهائياً تلتها آخر هذه النسب وبشكل قليل لتصل إلى قيمة (١٢ . ٣ %) لتشكل بذلك أقل هذه النسب، وهذا يعني أن غالبية طلبة الدراسات العليا في المجتمع الفلسطيني هم ممن يعملون بشكل مؤقت أو بعمل غير مناسب لتخصصاتهم الدراسية، وهذا بحد ذاته يُعتبر إحدى الدوافع الأساسية لإقبالهم على الدراسات العليا من أجل التحسين من وضعهم العملي والمهني في داخل مجتمعهم.

أما فيما يتعلق بالتخصصات الأكاديمية التي يتم الالتحاق بها في داخل الجامعات الفلسطينية فقد ظهر أن أكثر هذه التخصصات التي يتم الالتحاق بها هي التخصصات التعليمية الإنسانية والتي جاءت بأعلى النسب وهي (٤٥ . ٨ %) تلتها وبشكل منخفض بقية النسب الأخرى لتصل إلى نسبة (١٩ %) للطلبة الملتحقين بالتخصصات القانونية ثم جاءت نسبة (١٦ . ٦ %) للطلبة الملتحقين بالتخصصات الهندسية والتقنية تلتها وبشكل أقل انخفاضاً نسبة (٨ . ٦ %) للطلبة الملتحقين بالتخصصات التعليمية الطبية، وقد يرجع ذلك إلى وجود التخصصات الإنسانية وبشكل موسع في هذه الجامعات أكثر من بقية التخصصات الأخرى، ناهيك عن سهولة افتتاح مثل هذه التخصصات غير المكلفة نسبياً مقارنةً بافتتاح التخصصات التطبيقية الأخرى والتي تحتاج لتكاليف باهظة كماً ونوعاً لكل من الجامعات والطلبة أيضاً. أما فيما يتعلق بالتحصيل الأكاديمي لطلبة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية فقد ظهر أن أعلى النسب من معدلات هذه الفئة قد جاءت بقيمة (٤٢ . ٤) للطلبة من ذوي التحصيل الدراسي بمقدار جيد جداً تلتها وبشكل قريب نسبة (٣٨ . ٨ %) للطلبة من ذوي التحصيل الجيد ثم انخفضت باقي النسب وبشكل كبير لتصل إلى قيمة (١٦ . ٣ %) لذوي التحصيل التعليمي بدرجة امتياز وجاءت أقل النسب في هذا التوزيع لتصل إلى قيمة (٢ . ٤ %) من الطلبة ذوي التحصيل المقبول، وقد يرجع ذلك إلى إمكانية قبول الطلبة في هذه البرامج للدرجات الجيدة جداً والجيدة أكثر من غيرها، كون غالبية الخريجين الجامعيين من الجامعات الفلسطينية يحملون هذه الدرجات ولذلك يتم التحاقهم بهذه البرامج بشكل متوافق مع درجاتهم أكثر من غيرهم.

أما فيما يتعلق بمقدار الدخل الشهري لطلبة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية فقد جاءت أعلى النسب وبشكل متقارب في الدخل الشهري لذوي الفئات القليلة والمتوسطة والتي وصلت إلى قيمة (٣٩ . ٤ %) لذوي الفئة القليلة تلتها وبشكل قريب جداً نسبة (٣٨ . ٨ %) لذوي الدخل المتوسط، في حين انخفضت نسبة الدخل المرتفع لفئات الطلبة لتصل إلى قيمة (٢١ . ٨ %) لتشكل بذلك أقل هذه النسب، وهذا التوزيع يتطابق منطقياً مع الفئات ذوي الدخل القليل والمتوسط في هذا المجتمع مثلما هو معروف، لذلك فقد جاءت نسبة الدخل الشهري لأسر طلبة الدراسات العليا في غالبيتها تحت هذين الخيارين.

١٥ - نتائج البحث ومناقشتها:

أولاً: قياس القيم الخاصة بمدى تأثير العوامل الاجتماعية الخاصة بتحسين الوضع الاجتماعي للطلبة، والعوامل الاقتصادية الخاصة برفع المستوى المعيشي للطلبة، والعوامل المهنية الخاصة بتحسين المركز الذي يعمل به الفرد وهو طالب الدراسات العليا، والعوامل التعليمية الخاصة بتحسين المستوى التعليمي للطلبة على زيادة إقبالهم لإكمال دراساتهم العليا، حسب وجهة نظر الطلبة أنفسهم:

لقد ظهر من خلال الإجابة على تساؤلات هذا البحث أن الأسباب الرئيسة وراء أفتتاح عدد كبير من برامج الدراسات العليا الفلسطينية والعدد الكبير من الطلبة الفلسطينيين المتحقين بها داخل هذه الجامعات هي العوامل المهنية الدافعة والمؤثرة أكثر من غيرها على التحاق الطلبة بهذه البرامج، تلتها العوامل الأخرى مثل ظروف البطالة، والتي عملت على زيادة نسبة الطلبة المتحقين بهذه البرامج مثلما ظهر ذلك في الجدول رقم (٢)، حيث ظهر من خلال إجابات الطلبة أن ذلك يتمثل بالحصول على مكانة مهنية واجتماعية للطلبة أنفسهم ومكانة مادية للجامعات الفلسطينية أكثر من أية أسباب أخرى، كما تبين أن عدد التخصصات والطلبة المتحقين بها في برامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية هو كبير ولا يتناسب مع الاحتياجات وخاصة الاحتياجات العملية المطلوبة في داخل هذا المجتمع لاحقاً وذلك نتيجة لعدم إيجاد التوازن اللازم بين مختلف هذه التخصصات والتوسع في إحداها على حساب الآخر وهو التوسع في البرامج الإنسانية مقابل الانخفاض في أفتتاح برامج الدراسات العليا التطبيقية، كما ظهر نتيجة للزيادة في أفتتاح هذه البرامج ذات الطابع الإنساني الارتفاع وبشكل تلقائي لعدد الطلبة المتحقين بها وهو ما أدى الى وجود الكم الهائل من الخريجين من هذه التخصصات العليا وخاصة ذات الطابع الإنساني.

كما تبين من خلال هذا البحث أن هنالك العديد من التغيرات التي تطرأ على الطلبة المتحقين ببرامج الدراسات العليا بعد حصولهم عليها وظهر أن هذه التغيرات جاءت بشكل سلبي والمتمثلة بعدم التوازن بينها وبين ما هو مطلوب من التخصصات التطبيقية مما أدى بذلك إلى ازدياد نسبة البطالة بين صفوف هذه الفئة من الخريجين. بالإضافة إلى ما تم ذكره فقد تبين وجود عدد من الاحتياجات الحقيقية اللازمة لهذه البرامج المختلفة ومن أبرزها التوسع في برامج الدراسات العليا من الجانب التطبيقي حتى ولو كان ذلك بشكل أقل في أفتتاحها نظراً للتحديات التي تواجه برامج الدراسات العليا وتحديداً بنوعها التطبيقي من حيث التكلفة العالية في أفتتاحها نظراً لحاجاتها ومستلزماتها والإنفاق عليها بشكل أكبر من البرامج الإنسانية والذي شكل ذلك سبباً رئيساً في التوسع بافتتاح هذه البرامج بنوعها الإنساني أكثر من التطبيقي.

المجموع الكلي (العام): الدرجة الكلية لقيم هذه العوامل الخاصة بالدراسة:



الجدول رقم (٢)

قيمة الإجابة (١)		الفقرة	الرقم
درجة الإجابة (٢)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
مرتفعة	.770	1.78	١
مرتفعة	.717	1.55	٢
مرتفعة جداً	.692	1.49	٣
متوسطة	.787	1.83	٤
مرتفعة	.717	1.66	الدرجة الكلية

تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) أنه وفيما يتعلق بالمجموع الفرعي والكلي للبيانات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية والتعليمية للطلبة كدافع لإكمال دراساتهم العليا من وجهة نظر الطلبة أنفسهم، أنها قد جاءت في معظمها بشكل مرتفع فجاءت أعلى درجة لها للبيانات المهنية الخاصة بالطلبة كدافع لإكمال دراساتهم العليا والخاصة بالحصول على عمل مناسب لهم تلتها وبشكل قريب درجة، التأييد للبيانات الاقتصادية المتعلقة بتحسين من العمل الموجود، ثم جاءت القيمة الثالثة للبيانات الاجتماعية المتعلقة بالمركز الاجتماعي ثم جاءت وبشكل متوسط للبيانات التعليمية الخاصة بتطوير التعليم، إذ يُظهر ذلك أن أولى العوامل المؤثرة على الطلبة لإكمال دراساتهم العليا في داخل الجامعات الفلسطينية هي العوامل الدافعة للعمل وهذا ما عززته القيمة الثانية كدافع لتلك الدراسات والتي جاءت وبشكل مرتفع للعوامل الاقتصادية المتعلقة بارتفاع الدخل معززة بذلك البيانات المتعلقة بالناحية المهنية ثم جاءت وبشكل أقل للبيانات الاجتماعية المتعلقة بتحسين المركز الاجتماعي للشخص وبشكل متوسط وأقل شيء للبيانات التعليمية المتعلقة بتحسين المستوى التعليمي.

(٢) لقد تم دمج الخيارات القريبة من بعضها حسب مقياس ليكرت فتم دمج خيار موافق بشدة وموافق تحت خيار موافق وتم دمج خيار غير موافق بشدة وغير موافق تحت خيار غير موافق وبقي الخيار المتوسط تحت اسم خيار موافق إلى حد ما.
 (٣) كلما قل المتوسط الحسابي تكون الإجابة أقوى وأعلى لأنه تم الاختبار من الأفضل (الإيجابي) في البداية وحتى الأقل درجة كالتالي (موافق بشدة - موافق - موافق إلى حد ما - غير موافق - غير موافق بشدة) في جميع جداول هذا البحث.

المجموع التفصيلي: الدرجات الفرعية (التفصيلية) لقيم هذه العوامل الخاصة بالبحث:



١ - دور العوامل الاجتماعية في التأثير على الطلبة لإكمال الدراسات العليا:

الجدول رقم (٣)

بيانات لقياس القيم الخاصة بالبيانات الاجتماعية كدافع لإكمال الطلبة دراساتهم العليا من وجهة نظر الطلبة أنفسهم:

الرقم	الفقرة	قيمة الإجابة	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	البيانات الاجتماعية كدافع لإكمال الطلبة دراساتهم العليا من وجهة نظر الطلبة أنفسهم:	1.63	.727
٢	تعطي شهادة الدراسات العليا مركزاً مهماً في المجتمع للحاصلين عليها.	1.78	.801
٣	يمكن الحصول على شهادة الدراسات العليا لعمل علاقات كثيرة ومهمة في المجتمع.	1.77	.792
٤	يحظى الحصول على شهادة الدراسات العليا لاحترام أكثر من قبل سكان هذا المجتمع.	1.83	.829
٥	الرؤية بأن الكثير من الزملاء التحقوا ببرنامج الدراسات العليا.	1.79	.796
٦	قرب الدراسة من أماكن السكن في داخل هذا المجتمع.	1.84	.778
٧	الحصول على تشجيع الطالب لإكمال دراسته العليا من قبل الزوجة والمقربين له.	1.76	.791
٨	لرفع من مكانة الطالب أمام الناس في هذا المجتمع.	1.81	.800
٩	لأشغال الوقت الزائد عن الحد وعمل شيء مفيد في الحياة.	1.83	.785
١٠	لكون عدد من الأقرباء قد التحقوا بهذه البرامج.	1.78	.775
الدرجة الكلية	المجموع الكلي للبيانات الاجتماعية:	1.78	.770

تبين من خلال البيانات الوارد في الجدول رقم (٣) أن جميع البيانات قد جاءت وبشكل مرتفع على القيم الدالة

للبيانات الاجتماعية كسبب لإكمال الدراسات العليا لدى الطلبة الفلسطينيين في داخل هذا المجتمع،

فقد جاءت بشكل مرتفع على كل من أنها أي الدراسات العليا تُعطي مركزاً مهماً في المجتمع للباحثين عليها وأنها تعمل على الرفع من المكانة أمام الناس في هذا المجتمع كما يحظى الباحث على شهادة الدراسات العليا لاحتزام أكثر من قبل سكان هذا المجتمع، بالإضافة الى أنها تُساعد في إقامة وعمل علاقات كثيرة ومهمة في المجتمع وتعمل على تطوير القدرات، بالإضافة الى أن الحنين للماضي في الحياة الجامعية وقرب الدراسة من أماكن السكن في داخل هذا المجتمع شكلت سبباً آخر لالتحاق الطلبة بها. كما أن هنالك أسباب أخرى جاءت وبشكل متوسط كسبب لإكمال الطلبة للدراسات العليا مثل أشغال الوقت الزائد عن الحد وعمل شيء مفيد في الحياة وللرؤية أن الكثير من الزملاء قد التحقوا ببرامج الدراسات العليا ولكون عدد من الأقران قد التحقوا بهذه البرامج أيضاً، بالإضافة الى أن البعض قد حظي على تشجيع لإكمال دراسته العليا من قبل الزوجة والمقربين له.

٢- دور العوامل الاقتصادية في التأثير على الطلبة لإكمال الدراسات العليا:

الجدول رقم (٤)

بيانات لقياس القيم الخاصة بالبيانات الاقتصادية كدافع لإكمال الطلبة لدراساتهم العليا من وجهة نظر الطلبة أنفسهم:

الرقم	الفقرة		قيمة الإجابة	
	البيانات الاقتصادية كدافع لإكمال الطلبة لدراساتهم العليا من وجهة نظر الطلبة أنفسهم:		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	للحصول على وظيفة أفضل.		1.56	0.705
٢	للحصول على كسب مادي إضافي.		1.47	0.738
٣	للتحسين من العمل والمكافآت الإضافية.		1.46	0.706
٤	لعمل إضافي بعد الوظيفة الأساسية.		1.49	0.722
٥	لزيادة تكاليف الحياة والنظر للتحسين من الوضع والترقية.		1.57	0.786
٦	للحصول على منحة دراسية كلية أو جزئية للالتحاق بهذا البرنامج من الدراسات العليا.		1.46	0.701
٧	للسفر للخارج وإكمال دراسات أخرى والعمل هناك.		1.63	0.758
٨	لتكاليف الحياة الصعبة في هذا المجتمع.		1.60	0.748
٩	لمساعدة أفراد الأسرة الآخرين بسبب زيادة البطالة لهم.		1.63	0.794
١٠	للعمل كمدرس في إحدى الجامعات الفلسطينية بسبب أن رواتبها أعلى من الرواتب للوظائف الأخرى.		1.62	0.765
الدرجة الكلية	المجموع الكلي للبيانات الاقتصادية:		1.55	0.717

تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (٤) أن غالبية الباحثين من طلبة الدراسات العليا قد أجابوا وبشكل عالي على قيم البيانات الاقتصادية كسبب لالتحاقهم ببرامج الدراسات العليا، فقد جاء ذلك بشكل مرتفعاً جداً على كل من أن الحصول على الدراسات العليا قد يعمل على التحسين من العمل والمكافآت الإضافية، بالإضافة الى ان البعض كان قد حصل على منحة دراسية كلية أو جزئية للالتحاق بهذا البرنامج من الدراسات العليا وأيضاً للحصول على كسب مادي إضافي وللعمل الإضافي بعد الوظيفة الأساسية، كما جاءت إجابات الطلبة مرتفعة وبشكل أقل من الأول على كل من أن الدراسات العليا تُساعد في الحصول على وظيفة أفضل ولزيادة تكاليف الحياة والنظر للتحسين من وضعهم وترقيتهم وتكاليف الحياة الصعبة في هذا المجتمع وللعمل كمدرس في إحدى الجامعات الفلسطينية بسبب أن رواتبها أعلى من الرواتب للوظائف الأخرى ولل سفر للخارج وإكمال دراسات أخرى والعمل هناك ولمساعدة أفراد الأسرة الآخرين بسبب زيادة البطالة لهم والتي أخذت تظهر بشكل كبير في هذا المجتمع بسبب قلة التوظيف في الوظائف وخاصة الوظائف الحكومية.

٣- دور العوامل المهنية في التأثير على الطلبة لإكمال الدراسات العليا:

الجدول رقم (٥)

بيانات لقياس القيم الخاصة بالبيانات المهنية كدافع لإكمال الطلبة دراساتهم العليا من وجهة نظر الطلبة أنفسهم:

الرقم	الفقرة	قيمة الإجابة	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	لتغيير العمل الذي أعمل به كونه غير مناسب للحاصل عليه ولتخصصه الأساسي.	1.51	0.724
٢	بسبب عدم الحصول على عمل لهذا الوقت والمعاناة من وقت فراغ طويل.	1.55	0.752
٣	للحصول على مهنة مناسبة للطالب في أي مؤسسة داخل المجتمع أو الإمكانية للسفر خارج البلاد.	1.42	0.625
٤	للاعتقاد أن شهادة الدراسات العليا تُشكل منافساً قوياً للحصول على أي وظيفة.	1.46	0.721
٥	بسبب زيادة التخصصات الجامعية في هذا المجتمع وأصبح أي عمل يتطلب تخصصاً دقيقاً أكثر.	1.44	0.615
٦	لقلة الحاصلين على شهادات الدراسات العليا والتي تعطيهم ميزة إضافية مقارنة بالحاصلين على درجة البكالوريوس.	1.50	0.715
٧	للقدرة على افتتاح مشروع عمل خاص للطالب كون بعض الاعمال تتطلب هذه الدرجات.	1.49	0.724
٨	لرغبة في العمل الجامعي الإضافي الجزئي بعد العمل الصباحي.	1.47	0.722

جداً				
مرتفعة	.756	1.54	لتطوير النفس والحصول على مهنة أفضل في الداخل أو الخارج.	٩
مرتفعة	.731	1.50	لظروف البطالة وعدم ضياع وقت الفراغ بل العمل على استثماره في شيء مفيد.	١٠
مرتفعة جداً	.692	1.49	المجموع الكلي للبيانات المهنية:	الدرجة الكلية

تبين من خلال ما جاء في البيانات الواردة في الجدول رقم (٥) أن غالبية الباحثين من طلبة الدراسات العليا قد أجابوا بدرجة مرتفعة جداً على معظم القيم الخاصة بالبيانات المهنية مقارنة ببقية العوامل الأخرى، فقد جاءت درجة إجاباتهم مرتفعة على كل من الحصول على مهنة مناسبة لهم في أي مؤسسة داخل المجتمع أو الإمكانية للسفر خارج البلاد وبسبب زيادة التخصصات الجامعية في هذا المجتمع وأصبح أي عمل يتطلب تخصصاً دقيقاً أكثر وأن لديهم اعتقاد أن شهادة الدراسات العليا تُشكل منافساً قوياً للحصول على أي وظيفة وللرغبة في العمل الجامعي الإضافي الجزئي بعد العمل الصباحي وللقدرة على افتتاح مشروع عمل خاص لهم كون بعض الاعمال تتطلب هذه الدرجات، كما جاءت إجاباتهم وبشكل مرتفع أقل من الأول على كل من أن للدراسات العليا ميزة إضافية للتخفيف من ظروف البطالة وعدم ضياع وقت الفراغ بل العمل على استثماره في شيء مفيد ولقلة الحاصلين على شهادات الدراسات العليا والتي تعطيهم ميزة إضافية مقارنة بالحاصلين على درجة البكالوريوس ولتغيير العمل الذي يعملون به كونه غير مناسب لهم وأن للتخصص الأساسي دور مهم في ذلك ولتطوير الحصول على مهنة أفضل في الداخل أو الخارج وبسبب عدم الحصول على عمل لهذا الوقت والمعاناة من وقت فراغ طويل.

٤- دور العوامل التعليمية في التأثير على الطلبة لإكمال الدراسات العليا:

الجدول رقم (٦)

بيانات لقياس القيم الخاصة بالبيانات التعليمية كدافع لإكمال الطلبة دراساتهم العليا من وجهة نظر الطلبة أنفسهم:

الرقم	الفقرة	قيمة الإجابة	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	الرغبة في التعليم الإضافي لتطوير النفس.	1.81	.800
٢	للحصول على معدل تراكمي عالي في البكالوريوس.	1.89	.802
٣	تشجيع الاساتذة لإكمال الدراسة كون الطالب من أوائل الجامعة.	1.85	.803
٤	لوجود نفس التخصص الدراسي الذي تخرج منه الطالب في مرحلة البكالوريوس.	1.78	.801
٥	الرغبة في التدريس الجامعي مستقبلاً.	1.79	.813
٦	حب الدراسة كثيراً.	1.89	.803
٧	للرؤية بأن قيمة الإنسان تزداد بمقدار ودرجة تعلمه.	1.75	.786

مرتفعة	1.79	0.797	كون هذا الخيار هو المتاح أمام الناس في هذا المجتمع أكثر من غيره.	٨
متوسطة	1.84	0.819	الرغبة في زيادة المعلومات والتحصيل والإطلاع على العلوم.	٩
متوسطة	1.89	0.805	التوسع في مجال التخصص الأولي وتطويره لخدمة المجتمع بشكل أفضل.	١٠
متوسطة	1.83	0.787	المجموع الكلي للبيانات التعليمية:	الدرجة الكلية

تبين من خلال بيانات الجدول رقم (٦) أن معظم الإجابات على هذه العوامل الخاصة بالبيانات التعليمية قد جاءت متوسطة مقارنة بغيرها من العوامل السابقة الأخرى كالعوامل المهنية والاقتصادية وقد جاءت درجة الإجابات المرتفعة فيها على كل من أنهم يرون بأن قيمة الإنسان تزداد بمقدار ودرجة تعلمه ولوجود نفس التخصص الدراسي الذي تخرج منه في مرحلة البكالوريوس والرغبة في التدريس الجامعي مستقبلاً ولكون هذا الخيار هو المتاح أمام الناس في هذا المجتمع أكثر من غيره، بينما جاءت وبشكل متوسط على كل من الرغبة في التعليم الإضافي لتطوير النفس والرغبة في زيادة المعلومات والتحصيل والإطلاع على العلوم وتشجيع الاساتذة لإكمال الدراسة كونهم أي الطلبة من أوائل الجامعات وللحصول على معدل تراكمي عالي في مرحلة البكالوريوس ولأنهم يحبون الدراسة كثيراً وللتوسع في مجال تخصصهم الأولي وتطويره لخدمة المجتمع بشكل أفضل.

ثانياً: فحص فرضيات البحث ومناقشتها:

لقد تم دراسة ثماني فرضيات رئيسة في هذا البحث، بالإضافة إلى ما تبين من دراسة الدوافع المختلفة التي تؤدي إلى التأثير على الطلبة الفلسطينيين لالتحاقهم ببرامج الدراسات العليا المختلفة، ولقد تم فحص كل فرضية على حدة، بحيث إنه تم وضع نتائج ذلك في الجدول المرفق ليتم التعبير عن قيمة كل فرضية من هذه الفرضيات المدروسة ومعرفة مدى تأثيرها على الطلبة تبعاً لكل عامل موضوع لها والجدول التالي يوضح نتائج هذه الفرضيات المدروسة في هذا البحث:

الجدول رقم (٣)

قيمة الدلالة الإحصائية ومعناها على متغيرات البحث والرؤية لدور العوامل المختلفة المؤثرة على مدى التحاق الطلبة

الفلسطينيون ببرامج الدراسات العليا المتنوعة في الجامعات الفلسطينية:

الرقم:	العلاقة بين متغيرات الخلفية الاجتماعية للطلبة ومدى تأثيرها على التحاقهم بالدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية بحسب العوامل الاجتماعية الخاصة بتحسين الوضع الاجتماعي للطلبة، والعوامل الاقتصادية الخاصة برفع المستوى المعيشي للطلبة، والعوامل المهنية الخاصة بتحسين المركز الذي يعمل به الفرد وهو طالب الدراسات العليا، والعوامل التعليمية الخاصة بتحسين المستوى التعليمي للطلبة على زيادة إقبالهم لإكمال دراساتهم العليا من وجهة نظرهم:	مقدار قيمة الدلالة الإحصائية: Sig = (٣)	مستوى الدلالة
١	العلاقة بين <u>الجنس</u> ومدى تأثيره على التحاق الطلبة بالدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية:	أقل من 0.05	دالة إحصائية
٢	العلاقة بين <u>العمر</u> ومدى تأثيره على التحاق الطلبة بالدراسات العليا في	أقل من 0.05	دالة

(٤) لقد تم اعتماد مستوى وجود العلاقة ذات الدلالة الإحصائية وإثبات الفرضية عند مستوى الدلالة الإحصائية ٥ % أو أقل لجميع الفرضيات. ///

إحصائياً		الجامعات الفلسطينية:	
دالة إحصائياً	أقل من 0.05	العلاقة بين <u>الحالة الاجتماعية</u> ومدى تأثيرها على التحاق الطلبة بالدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية:	٣
دالة إحصائياً	أقل من 0.05	العلاقة بين <u>مكان السكن</u> ومدى تأثيره على التحاق الطلبة بالدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية:	٤
دالة إحصائياً	أقل من 0.05	العلاقة بين <u>طبيعة العمل</u> ومدى تأثيره على التحاق الطلبة بالدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية:	٥
دالة إحصائياً	أقل من 0.05	العلاقة بين <u>التخصص الدراسي</u> ومدى تأثيره على التحاق الطلبة بالدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية:	٦
دالة إحصائياً	أقل من 0.05	العلاقة بين <u>المعدل التعليمي</u> ومدى تأثيره على التحاق الطلبة بالدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية:	٧
دالة إحصائياً	أقل من 0.05	العلاقة بين <u>الدخل الشهري</u> للأسرة ومدى تأثيره على التحاق الطلبة بالدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية:	٨

أ - تبين من بيانات الجدول رقم (٣) أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) في إكمال التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني لدى طلبة الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير الجنس، والفرق لصالح الذكور، وهذا يعني أن رؤية الطلبة من الذكور للتوجه للدراسات العليا هي أعلى بكثير من درجة التوجه لاستكمال هذا النوع من الدراسات لدى الإناث، قد يرجع ذلك إلى طبيعة الطموح الموجود لدى الذكور وخاصة في المجتمعات العربية بشكل أكبر من الإناث، أو ربما يرجع بسبب رغبة الرجل في الحصول على مركز وظيفي أعلى من الأنثى وهذا يعني نفي الفرضية الصفرية الأولى.

ب - تبين من بيانات الجدول رقم (٣) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) في إكمال التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني لدى طلبة الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير العمر، والفرق لصالح الطلبة من ذوي الفئات العمرية المتوسطة، وهذا يعني أنه كلما كان عمر الطالب أقل أو بشكل متوسط يكون إقباله على الدراسات العليا بشكل أكبر من ذوي الفئات العمرية العالية، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة القدرة لدى هذه الفئات على الدراسة وتفرغها لذلك أكثر من غيرها، وهذا يعني نفي الفرضية الصفرية الثانية.

ج - تبين من بيانات الجدول رقم (٣) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) في إكمال التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني لدى طلبة الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، والفرق لصالح غير المتزوجين، وهذا يعني أن رؤية الطلبة من غير المتزوجين هي أكبر في توجهها لاستكمال الدراسات العليا مقارنة بغيرها، قد يرجع ذلك إلى قلة المسؤولية الحياتية والمعيشية من نواحي مختلفة مادية ووقتية وغيرها لدى الطلبة من غير المتزوجين، وهذا يعني نفي الفرضية الصفرية الثالثة.

د- تبين من بيانات الجدول رقم (٣) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) في إكمال التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني لدى طلبة الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير مكان السكن، والفرق لصالح سكان القرى والمخيمات، وهذا يعني أن رؤية الطلبة من سكان القرى والمخيمات هو أعلى في توجههم لإكمال دراساتهم العليا مقارنةً بطلبة المدن، ربما يرجع ذلك بهدف التحسين من وضعهم العملي والمادي بالإضافة الى الجانب التعليمي والاجتماعي، وهذا يعني نفي الفرضية الصفرية الرابعة.

ه- تبين من بيانات الجدول رقم (٣) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) في إكمال التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني لدى طلبة الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير طبيعة العمل، والفرق لصالح من لا يعملون أو يعملون بعمل مؤقت وغير مناسب لهم، وهذا يعني أن رؤية الطلبة الفلسطينيين لإكمال الدراسات العليا تعود إلى الرؤية في التحسين من وضعهم وعملهم في داخل هذا المجتمع، وهذا يعني نفي الفرضية الصفرية الخامسة.

و- تبين من بيانات الجدول رقم (٣) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) في إكمال التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني لدى طلبة الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير التخصص التعليمي الدراسي، والفرق لصالح ذوي التخصصات الإنسانية مقارنة بغيرهم، وهذا يعني أن فئة الطلبة من ذوي التخصصات الإنسانية تزداد بشكل كبير في استكمالها للدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية أكثر من غيرها، ربما يرجع ذلك للتوسع في هذه البرامج بشكل كبير في داخل هذه الجامعات أكثر من التخصصات التطبيقية لأسباب مادية وسهولة في افتتاحها، وهذا يعني نفي الفرضية الصفرية السادسة.

ز- تبين من بيانات الجدول رقم (٣) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) في إكمال التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني لدى طلبة الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير المعدل الدراسي، والفرق لصالح ذوي المعدلات الجيدة، وهذا يعني أن رؤية الطلبة تزداد بشكل أكبر لمن هم من ذوي الدرجات التعليمية المتوسطة دون غيرها، ربما يرجع ذلك إلى رغبة هذه الفئة للتحسين من وضعها الاجتماعي والتعليمي أو غيره نظراً لقبولها في هذه البرامج خاصةً، وأن برامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية تشترط الحصول على معدل جيد كحد أدنى وكشرط لقبول الطلبة فيها، وما يُدهش فعلاً أن التوجهات الأكبر هي من ذوي المعدلات المتوسطة وليست العالية، فهذا يُظهر سبب إكمال الدراسات العليا وهو ليس الجانب التعليمي كسبب رئيسي، وهذا يعني نفي الفرضية السابعة.

ح- تبين من بيانات الجدول رقم (٣) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) في إكمال التعليم العالي في المجتمع الفلسطيني لدى طلبة الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير الدخل الشهري للأسرة، والفرق لصالح ذوي الدخل الشهرية المتوسطة أكثر من غيرها، ربما يرجع ذلك بسبب إقبال هذه الفئة ورغبتها في التحسين، ورفع مستوى دخلها الشهري بعد حصولها على درجة عليا من التعليم حسب رؤيتها لذلك، وهذا يعني نفي الفرضية الثامنة.

١٦- الخلاصة:

١- الخاتمة والاستنتاجات النهائية:

لقد تبين من خلال ما جاء في هذا البحث المتعلق بمدى تأثير متغيرات الخلفية الاجتماعية على إكمال طلبة الدراسات العليا لدراساتهم أنه يوجد تأثير لمعظم هذه العوامل على إكمال هذا المستوى من الدراسات، وقد ظهر أن لكل من الجنس، والعمر، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن، وطبيعة العمل، والتخصص التعليمي، والمعدل التراكمي،

والدخل الشهري للطلبة الفلسطينيين وأسره جميعاً تأثيرات واضحة ومهمة على إكمال هذه الفئة من المجتمع الفلسطيني لدراساتهم العليا. كما ظهر من خلال التحليل للناتج الميدانية لهذا البحث أن غالبية الملحقين من هذه الفئة هم من الذكور وغير المتزوجين، بالإضافة إلى غير العاملين أو العاملين في أعمال غير مناسبة لهم، وظهر أيضاً أن سكان المناطق الريفية هم الأكثر إقبالاً من غيرهم على متابعة هذه الدراسات والالتحاق بها، بالإضافة إلى أن المجالات الإنسانية هي الأكثر وجوداً في هذه الدراسات. كما أن الالتحاق بهذا النوع من التخصصات قد ظهر بأنه كبيراً جداً من قبل الطلبة الملحقين بها، وظهر أيضاً أن قليلي الدخل وذوي الدخل المتوسط هم الأكثر إقبالاً على هذه البرامج، كما ظهر أن ذوي المعدلات الجيدة والمتوسطة هم الأكثر التحاقاً بهذه البرامج وليس الطلبة من ذوي المعدلات التعليمية المرتفعة أي الطلبة المتفوقين.

إن الاستنتاج الأخير في نهاية هذا البحث يدل على أنه يوجد إقبالاً كبيراً على التخصصات المتنوعة للدراسات العليا في المجتمع الفلسطيني، وأبرز العوامل المؤثرة على ذلك هي العوامل الاجتماعية التي تعيشها معظم فئات هذا المجتمع، بالإضافة إلى اتخاذ معظم الجامعات الفلسطينية لسياسة التوسع في افتتاح مثل هذه البرامج، قد يرجع ذلك إلى أسباب مادية على الأغلب من أجل التحسين من وضعها أكثر من الناحية الأكاديمية، مثلما ظهر في بعض من الدراسات السابقة عن هذا الموضوع. وفي ختام هذا البحث لا بد من التنويه بالإشارة إلى أن هذا البحث لا يعتبر إلا نتيجة لأحدى الدراسات في وقت وأماكن معينة من هذا المجتمع، لذلك فكان لا بد من التوجه إلى هذه الملاحظة كدعوة مهمة من أجل إجراء العديد من الدراسات الأخرى عن هذا الموضوع لإظهار مدى التطابق والاختلاف مع نتائجه ونتائج دراسات أخرى عن نفس هذا الموضوع بشكل تراكمي. ناهيك عن سبر غور هذا الموضوع تبعاً لتغيرات الظروف الحياتية وخاصة في داخل هذا المجتمع ذات الخصوصية الواضحة له، من حيث العصور التاريخية المتوالية عليه، والتغيرات الجذرية التي أصابته في عمق خلفيته الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية وغيرها من التغيرات والتحديات الأخرى التي ما زالت تؤثر عليه حتى هذا الوقت. وفي النهاية وبعد أن تبين الرابط الأساسي للعوامل المؤثرة والذي ظهر بغالبية أنه العامل المهني المختص بالعمل في تأثيره القوي على التحاق الطلبة بالدراسات العليا بشكل كبير في المجتمع الفلسطيني. يبقى هناك سؤالاً مهماً لا بد من طرحه للبحث مستقبلاً وهو: إلى متى ستبقى هذه الحالة، وكيف سوف تتغير؟

٢- التوصيات:

❖ توصيات عامة لوزارة التعليم العالي وللجامعات الفلسطينية وهي:

- ١ - ضرورة العمل على عدم الموافقة لفتح برامج للدراسات العليا إلا بعد إجراء دراسات مسحية تُفيد بمدى الفائدة من افتتاح مثل هذه البرامج ونوعيتها.
- ٢ - العمل على التوازن في ترخيص البرامج الخاصة بالدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية من قبل إدارات الجامعات الفلسطينية، ووزارة التعليم العالي أيضاً.
- ٣ - عدم الموافقة على فتح برامج تؤدي إلى نفس الهدف من قبل الجامعات الفلسطينية، والانتباه لذلك مثل التوسع في البرامج الإنسانية المُتشابهة، وعدم افتتاح أي من البرامج التطبيقية مثلما هو الحال في معظم الجامعات الفلسطينية العاملة الآن.

- ٤ - الاهتمام بعدم تفضيل الجانب المادي عند افتتاح بعض من هذه البرامج الخاصة بالدراسات العليا على الجانب التعليمي الأكاديمي للجامعة نفسها وللطلبة أيضاً.
- ٥ - العمل على توفير كوادر مهنية ذات كفاءة عالية ومناسبة عند افتتاح مثل هذه البرامج من حيث الكم والكيف، والتحصيل، والبحث العلمي المتواصل، والخبرة العملية وغيرها.
- ٦ - العمل والاهتمام من قبل المسؤولين بتغليب المصلحة العامة للمواطن الفلسطيني على المصلحة الخاصة للجامعات العاملة في داخل هذا المجتمع.

❖ توصيات خاصة لطلبة الدراسات العليا الفلسطينيين أنفسهم وهي:

- ١ - الانتباه من جانب الطلبة إلى ضرورة التطوير التعليمي وليس الجوانب الأخرى من اجتماعية ومادية ومهنية وغيرها مثلما تبين من هذه الدراسة والدراسات السابقة.
- ٢ - الوقوف والرؤية الواضحة من قبل كل طالب عند الالتحاق بأي برنامج من برامج الدراسات العليا الموجودة في الجامعات الفلسطينية لتحديد مدى الاستفادة العامة من هذا البرنامج بعد تخرجه منه.
- ٣ - عدم الإنجرار وراء التشجيع من قبل الغير، أو التقليد لهم من أجل الحصول على هذه الدرجة العلمية لوضع خاص أو لمركز اجتماعي أو غيره.
- ٤ - التنوع في هذه البرامج داخل الأسرة نفسها لأن ذلك يساهم بالتنوع فيها داخل المجتمع ككل أيضاً.
- ٥ - الابتعاد عن التسهيلات المادية التي تقدمها بعض المؤسسات كالمناح الدراسية أو تخفيض نسبة من الرسوم مقابل الالتحاق ببعض من هذه البرامج والوقوف على الهدف الأساسي في البداية قبل كل شيء.
- ٦ - إن معالجة مشكلة البطالة ليست كما يرى البعض وهي المتمثلة بالالتحاق ببرامج الدراسات العليا ولكن المعالجة الصحيحة للبطالة، هي التوازن ما بين الجانب المهني والأكاديمي، ومعرفة الاحتياجات المطلوبة واللازمة والخاصة بهذا المجتمع أكثر من غيرها.

" المراجع "

أولاً: المراجع العربية:

- ١ . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦ . كتاب فلسطين الاحصائي السنوي، ٢٠١٦، رقم "١٧". رام الله- فلسطين.
- ٢ . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦ . مسح اثر العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة ٢٠١٤ والظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية. النتائج الاساسية. رام الله- فلسطين.
- ٣ . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦ . كتاب القدس الاحصائي السنوي، ٢٠١٦، رقم "١٨". رام الله- فلسطين.
- ٤ . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦ . مسح الشباب الفلسطيني ٢٠١٥، النتائج الرئيسية. رام الله- فلسطين.
- ٥ . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦ . التقرير السنوي، ٢٠١٦. رام الله- فلسطين.
- ٦ . أنتوني غدنز(٢٠٠٥)، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.

٧. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠١٥) المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، تونس.
٨. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان (٢٠١٢) النزاهة والشفافية والمساءلة في قطاع التعليم العالي الفلسطيني في قطاع غزة، رام الله.
٩. جمال كامل الفليت (٢٠١٥) مهارات التعلم الذاتي اللازمة لطلبة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية بغزة في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد ١٠- العدد ٢، الخليل.
١٠. جميل حمداوي (٢٠١٥) جهود ماكس فيبر في مجال السوسيوولوجيا، الطبعة الأولى، المغرب.
١١. خالد الصرايرة ولىلى عساف (٢٠٠٨) إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق، مؤتم، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي في الاردن، مجلة جامعة مؤتم، المجلد الأول- العدد ١، الأردن.
١٢. دراسة غازي الصوراني (٢٠٠٦) دراسة أولية حول: التعليم والتعليم العالي في فلسطين، رام الله.
١٣. شوقي صبيحات (٢٠٠٣) دوافع التحاق الطلبة ببرامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
١٤. عبد الله إبراهيم (٢٠١٠)، الاتجاهات والمدارس في علم الاجتماع، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، بيروت والدار البيضاء.
١٥. عبد الله الدوبي (٢٠٠٣) استراتيجيات التخطيط في التعليم العالي واستراتيجياتها، الجامعة الاردنية، عمان.
١٦. عزيز حيدر (١٩٩٣) العرب في إسرائيل والتعليم العالي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية - مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٤، العدد ١٥، بيروت.
١٧. فيليب كابان وجان فرانسوا دورتيه (٢٠١٠)، علم الاجتماع، ترجمة إياس حسن، دار الفرق، الطبعة الأولى، دمشق.
١٨. مصطفى السطري (٢٠١١) دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الازهر، غزة.
١٩. محمد سمير دركزلي- وصالح الكعود (٢٠١٠) دور التعليم الافتراضي في الحد من أزمة الإنفاق على التعليم العالي والطلب عليه في الجمهورية العربية السورية، المجلة الفلسطينية للتربية المفتوحة عن بعد، جامعة حلب، حلب.
٢٠. مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية في بيروت (٢٠٠٩) المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، بيروت.
٢١. مجموعة من المؤلفين السوسيوولوجيين (٢٠٠٢)، قراءة معاصرة في نظريات علم الاجتماع، ترجمة مصطفى خلف عبد الجواد، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة.
٢٢. نداء أبو عواد (٢٠١٣) الليبرالية الجديدة والتعليم: مضمونها وأثارها في السياق الفلسطيني المُستعمر، مجلة المستقبل العربي، بيروت. نوال نمور (٢٠١١) كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر.
٢٣.، التعليم العالي والبحث العلمي في الأردن في العام ٢٠١٥ م، عمان.
٢٤.، تقرير عن أهداف التعليم العالي وموازنة وزارة التربية والتعليم العالي في فلسطين للعام ٢٠٠٣ م، رام الله.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1 - Haines, Joel D.; Sharif, Nawaz M. (2006). "A framework for managing the sophistication of the components of technology for global competition". *Competitiveness Review* 16 (2)
- 2 . James JF Forest and Philip G Altbach, 2007, *International handbook of higher education*, Springer.
- ٣ . Sadek bakouche, (2009), *la relation éducation-développement*, Office des publications Universitaires, Alger.

جميع الحقوق محفوظة © 2020، الباحثة هناء يحيى عبد الرزاق الشويكي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)